

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة"

وزارة المالية
Ministry of Finance



السجل التاريخي لمعيير المحاسبة للقطاع العام

صدر معيير المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيير المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

• معيير المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* (2023)

• معيير المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 36

الإصدار الذي عُُدلت بموجبه	طبيعة التعديل	الفقرة المُعدلة
معيير المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)	عُدل نص الفقرة	21
معيير المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)	عنوان جديد	العنوان أعلى الفقرة 25أ
معيير المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)	فقرة جديدة	أ25
معيير المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)	فقرة جديدة	ب25
معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)	عُدل نص الفقرة	33
معيير المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)	فقرة جديدة	ي51
معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)	فقرة جديدة	ك51

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
1	الهدف
7-2	النطاق
9-8	تعريفات
9	الترتيب الملزم
15-10	التأثير المهم
21-16	طريقة حقوق الملكية
48-22	تطبيق طريقة حقوق الملكية
25-23	الإعفاءات من تطبيق طريقة حقوق الملكية
25-أ25-ب	التصنيف على أنه محتفظ به للبيع
27-26	التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية
28	التغيرات في حصة الملكية
42-29	إجراءات طريقة حقوق الملكية
48-43	خسائر الهبوط في القيمة
49	القوائم المالية المنفصلة
50	أحكام انتقالية
52-51	تاريخ السريان
53	سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 7 (ديسمبر 2006)
	الدراسة المرفقة بالمعيار

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة" في الفقرات 1-53. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 36 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 36 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 36 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 36 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والإتلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبقِيَ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار. تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحديد كيفية المحاسبة عن الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة وتحديد متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة.

النطاق

2. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة.
3. يجب أن يطبق هذا المعيار من قبل جميع الجهات التي تُعدُّ جهات مستثمرة ذات تأثير مهم، أو سيطرة مشتركة، على جهة مستثمر فيها إذا كان الاستثمار يؤدي إلى امتلاك حصة ملكية قابلة للقياس الكمي.
4. يوفر هذا المعيار الأساس للمحاسبة عن حصص الملكية في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة. وهو أن الاستثمار في الجهة الأخرى ينقل إلى الجهة المضطر والعوائد التي تتبع حصة ملكية. وينطبق هذا المعيار فقط على حصص الملكية القابلة للقياس الكمي. ويشمل هذا حصص الملكية الناشئة عن الاستثمارات في هيكل حقوق الملكية الرسمي لجهة أخرى. ويعني "هيكل حقوق الملكية الرسمي" أسهم رأس المال، أو ما في حكم رأس المال، مثل الوحدات في صندوق استثمار عقاري. ويمكن أن تتضمن حصص الملكية القابلة للقياس الكمي - أيضاً - حصص ملكية ناشئة عن استثمارات أخرى والتي يمكن أن تقاس حصص ملكية الجهة فيها بموثوقية (على سبيل المثال، الحصص في شركة تضامنية). إذا كان هيكل حقوق الملكية للجهة الأخرى محدد بشكل غير واضح، قد لا يكون من الممكن الحصول على قياس موثوق لحصة الملكية.
5. قد يُشار إلى بعض المساهمات التي تقدمها جهات القطاع العام على أنها "استثمار"، لكنها قد لا ينشأ عنها حصة ملكية. فعلى سبيل المثال، قد تقوم جهة في القطاع العام باستثمار كبير في تطوير مستشفى تملكه وتديره مؤسسة خيرية. وعلى حين أن هذه المساهمات هي ذات طبيعة غير تبادلية، فهي تسمح لجهة القطاع العام بالمشاركة في تشغيل المستشفى، وتكون المؤسسة الخيرية مُساءلة أمام جهة القطاع العام عن استخدامها للأموال العامة. وبالرغم من ذلك، لا تُشكل المساهمات المقدمة من قبل جهة القطاع العام حصة ملكية، إذ كان بوسع المؤسسة الخيرية أن تسعى إلى الحصول على تمويل بديل ومن ثم تمنع جهة القطاع العام من المشاركة في تشغيل المستشفى. تبعاً لذلك، لا تتعرض جهة القطاع العام للمضطر، ولا تحظى بالعوائد، التي تتبع حصة ملكية.

6. [حذفت].

7. [حذفت].

تعريفات

8. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة قرين كل منها:
الجهة الزميلة هي جهة يكون للجهة المستثمرة تأثير مهم عليها.

الترتيب الملزم لأغراض هذا المعيار، الترتيب الملزم هو ترتيب يُوجد حقوقاً قابلة للإنفاذ لأطرافه وواجبات قابلة للإنفاذ عليهم كما لو كان في شكل عقد. ويتضمن حقوقاً ناشئة عن عقود أو حقوقاً نظامية أخرى.

القوائم المالية الموحدة هي القوائم المالية لجهة اقتصادية تُعرض فيها الأصول، والالتزامات، وصافي الأصول/حقوق الملكية، والإيرادات، والمصروفات والتدفقات النقدية للجهة المسيطرة والجهات المسيطر عليها على أنها لجهة اقتصادية واحدة.

طريقة حقوق الملكية هي طريقة محاسبة يُثبت بموجبها الاستثمار - بشكل أولي - بالتكلفة ويُعدل بعد ذلك للتغير في نصيب الجهة المستثمرة في صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المُستثمر فيها (الجهة الزميلة أو المشروع المشترك) بعد الاستحواذ. ويتضمن فائض أو عجز الجهة المستثمرة نصيبها في فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها ويتضمن صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المستثمرة نصيبها من التغيرات في صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المستثمر فيها التي لم تُثبت في فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها.

الترتيب المشترك هو ترتيب يكون لطرفين أو أكثر سيطرة مشتركة عليه.

السيطرة المشتركة هي التقاسم المتفق عليه للسيطرة على ترتيب عن طريق ترتيب ملزم، والتي توجد - فقط - عندما يتطلب اتخاذ القرارات حول الأنشطة ذات الصلة الموافقة بالإجماع من قبل الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي أصول الترتيب.

المشارك في مشروع مشترك هو طرف في مشروع مشترك له سيطرة مشتركة على ذلك المشروع المشترك.

التأثير المهم هو سلطة المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسات المالية والتشغيلية لجهة أخرى، ولكنه ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة **المصطلحات المعرفة** الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. وتعرف المصطلحات التالية إما في معيار المحاسبة للقطاع العام 34، **القوائم المالية المنفصلة**، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، **القوائم المالية الموحدة**، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 37، **الترتيبات المشتركة**: المنافع، السيطرة، الجهة المسيطر عليها، الجهة المسيطرة، الجهة الاقتصادية، الجهة الاستثمارية، العملية المشتركة، السلطة، القوائم المالية المنفصلة.

الترتيب الملزم

9. يمكن إقامة الدليل على الترتيبات الملزمة بعدة طرق. ويكون الترتيب الملزم غالبًا، وليس دائمًا، مكتوبًا، في شكل عقد أو مناقشات موثقة بين الأطراف. ويمكن - أيضًا - أن تنشئ الآليات

الدستورية - مثل السلطة التشريعية¹ أو السلطة التنفيذية - ترتيبات قابلة للإنفاذ، على نحو مماثل للترتيبات التعاقدية، إما بحد ذاتها، أو مقترنة بعقود مبرمة بين الأطراف.

التأثير المهم

10. إن تحديد ما إذا كان لدى الجهة المستثمرة تأثير مهم على الجهة المستثمر فيها هو مسألة اجتهد يستند إلى طبيعة العلاقة بين الجهة المستثمرة والجهة المستثمر فيها، وإلى تعريف التأثير المهم الوارد في هذا المعيار، وينطبق هذا المعيار - فقط - على تلك الجهات الزميلة التي تحتفظ الجهة فيها بحصة ملكية قابلة للقياس الكمي إما في شكل أسهم أو هيكل حقوق ملكية رسمي آخر أو في شكل آخر يمكن فيه قياس حصة الجهة بموثوقية.
11. إذا كانت الجهة تحتفظ بحصة ملكية قابلة للقياس الكمي وتحتفظ - بشكل مباشر أو غير مباشر (مثلاً من خلال جهات مسيطر عليها) بـ 20% أو أكثر من سلطة التصويت في الجهة المستثمر فيها، فإنه يفترض أن يكون للجهة تأثير مهم، ما لم يكن من الممكن التدليل - بشكل واضح - على أن هذا ليس هو الحال. وفي المقابل، إذا كانت الجهة تحتفظ - بشكل مباشر أو غير مباشر (مثلاً من خلال جهات مسيطر عليها) - بأقل من 20% من سلطة التصويت في الجهة المستثمر فيها، فإنه يفترض ألا يكون للجهة تأثير مهم، ما لم يكن من الممكن التدليل - بشكل واضح - على مثل هذا التأثير. ولا تمنع ملكية كبيرة أو أغلبية من قبل جهة مستثمرة أخرى - بالضرورة - الجهة من أن يكون لها تأثير مهم.
12. يُقام الدليل - عادةً - على وجود تأثير مهم، من قبل الجهة، بوحدة أو أكثر من الطرق التالية:
 - أ. التمثيل في مجلس الإدارة أو في هيئة حاکمة² مُعادلة، في الجهة المستثمر فيها؛ أو
 - ب. المشاركة في عمليات وضع السياسات، بما في ذلك المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة؛ أو
 - ج. المعاملات ذات الأهمية النسبية بين الجهة والجهة المستثمر فيها؛ أو
 - د. تبادل موظفي الإدارة؛ أو
 - هـ. توفير معلومات فنية أساسية.
13. قد تمتلك الجهة مذكرات حق اكتتاب في أسهم، أو خيارات شراء أسهم، أو أدوات دين أو حقوق ملكية تكون قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، أو أدوات أخرى مماثلة والتي، إذا مُورست أو حُوّلت، يكون لها إمكانية أن تمنح الجهة سلطة تصويت إضافية أو أن تخفض سلطة التصويت لطرف آخر على السياسات المالية والتشغيلية لجهة أخرى (أي حقوق التصويت الممكنة). ويؤخذ في الحسبان عند تقويم ما إذا كان للجهة تأثير مهم، وجود وأثر حقوق التصويت الممكنة التي تكون قابلة للممارسة أو قابلة للتحويل في الوقت الحالي، بما في ذلك حقوق التصويت الممكنة المُحتفظ بها من قبل جهات أخرى. ولا تُعد حقوق التصويت الممكنة قابلة للممارسة أو قابلة للتحويل في الوقت الحالي عندما، على سبيل المثال، لا يمكن ممارستها أو تحويلها حتى تاريخ مستقبلي أو حتى وقوع حدث مستقبلي.

¹ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

² يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 20 "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" مصطلح "هيئة حاکمة".

14. عند تقويم ما إذا كانت حقوق التصويت الممكنة تساهم في التأثير المهم، تفحص الجهة جميع الحقائق والظروف (بما في ذلك شروط ممارسة حقوق التصويت الممكنة وأي ترتيبات ملزمة أخرى سواء أخذت في الحسبان بشكل منفرد أو مجتمعة) التي تؤثر على الحقوق الممكنة، باستثناء نوايا الإدارة والقدرة المالية على ممارسة أو تحويل تلك الحقوق الممكنة.
15. تفقد الجهة التأثير المهم على جهة مستثمر فيها عندما تفقد سلطة المشاركة في اتخاذ قرارات السياسة المالية والتشغيلية لتلك الجهة المستثمر فيها. ويمكن أن يحدث فقدان التأثير المهم مع، أو بدون، التغيير في المستويات المطلقة أو النسبية للملكية. فيمكن أن يحدث ذلك، على سبيل المثال، عندما تصبح جهة زميلة خاضعة لسيطرة حكومة أخرى، أو محكمة، أو مدير تصفية أو إفلاس. ويمكن أن يحدث ذلك - أيضاً - نتيجة لترتيب ملزم.

طريقة حقوق الملكية

16. بموجب طريقة حقوق الملكية، عند الإثبات الأولي، يُثبت الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك بالتكلفة، وتُزاد أو تُخفض القيمة الدفترية لإثبات نصيب الجهة المستثمرة من فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها بعد تاريخ الاستحواذ. ويُثبت نصيب الجهة المستثمرة من فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها ضمن فائض أو عجز الجهة المستثمرة. وتُخفض التوزيعات المُستلمة من الجهة المستثمر فيها القيمة الدفترية للاستثمار. وقد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية - أيضاً - لتعكس التغييرات في الحصة التناسبية للجهة المستثمرة في الجهة المستثمر فيها والناشئة عن التغييرات في صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المستثمر فيها التي لم تُثبت ضمن فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها. وتتضمن مثل هذه التغييرات تلك الناشئة عن إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات، وعن فروق تحويل العملات الأجنبية. ويُثبت نصيب الجهة المستثمرة من تلك التغييرات ضمن صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المستثمرة.
17. قد لا يكون إثبات الإيراد على أساس التوزيعات المُستلمة قياساً كافياً للإيراد المُكتسب من قبل جهة مستثمرة من استثمارها في جهة زميلة أو مشروع مشترك نظراً لأن التوزيعات المُستلمة قد تنطوي على علاقة ضعيفة بأداء الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، ونظراً لأن للجهة المستثمرة سيطرة مشتركة، أو تأثيراً مهماً، على الجهة المستثمر فيها، فإن للجهة المستثمرة حصة في أداء الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، و- نتيجة لذلك - في العائد على استثمارها. تُحاسب الجهة المستثمرة عن هذه الحصة من خلال توسيع نطاق قوائمها المالية لتتضمن نصيبها من فائض أو عجز تلك الجهة المستثمر فيها. ونتيجة لذلك، يوفر تطبيق طريقة حقوق الملكية تقريراً أكثر إعلاماً عن صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المستثمرة وفائضها أو عجزها.
18. عندما توجد حقوق تصويت ممكنة أو مشتقات أخرى تحتوي على حقوق تصويت ممكنة، تُحدد حصة الجهة في جهة زميلة أو مشروع مشترك - فقط - على أساس حصص الملكية القائمة ولا تعكس الممارسة المحتملة أو التحويل المحتمل لحقوق التصويت الممكنة والأدوات المشتقة الأخرى، ما لم تنطبق الفقرة 19.
19. في بعض الظروف، يكون للجهة - في الجوهر - حصة ملكية قائمة نتيجة لمعاملة تمنحها - في الوقت الحالي - الحق في الحصول على المنافع المرتبطة بحصة ملكية. في مثل هذه

الظروف، تُحدد النسبة المُخصصة للجهة من خلال الأخذ في الحسبان الممارسة اللاحقة لحقوق التصويت الممكنة والأدوات المشتقة الأخرى تلك التي تمنح الجهة - في الوقت الحالي - الحق في الحصول على المنافع.

20. لا ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية* على الحصص في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية. عندما تمنح الأدوات التي تحتوي على حقوق تصويت ممكنة - في الجوهر - في الوقت الحالي الحق في الحصول على المنافع المرتبطة بحصة ملكية في جهة زميلة أو مشروع مشترك، فإن الأدوات لا تخضع لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. أما في جميع الحالات الأخرى، فإنه تتم المحاسبة عن الأدوات التي تحتوي على حقوق تصويت ممكنة في جهة زميلة أو مشروع مشترك وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.

20أ. تطبق الجهة - أيضاً - معيار المحاسبة للقطاع 41 على الأدوات المالية الأخرى في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك التي لا تُطبق عليها طريقة حقوق الملكية. تتضمن هذه الأدوات المالية الحصص طويلة الأجل التي، في جوهرها، تشكل جزءاً من صافي استثمار الجهة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك (انظر الفقرة 41). تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على مثل هذه الحصص طويلة الأجل قبل أن تطبق الفقرة 41 والفقرات 43-48 من هذا المعيار. عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لا تأخذ الجهة في الحسبان أية تعديلات على القيمة الدفترية للحصص طويلة الأجل تنشأ من تطبيق هذا المعيار.

21. ما لم يكن الاستثمار، أو جزء من الاستثمار، في جهة زميلة أو مشروع مشترك مُصنفاً على أنه مُحتفظ به للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة، فيجب تصنيف الاستثمار، أو أي حصة مبقاة في الاستثمار غير مُصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع، على أنه أصل غير متداول.

تطبيق طريقة حقوق الملكية

22. يجب على الجهة التي لها سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم، على جهة مستثمر فيها، أن تحاسب عن استثمارها في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، باستثناء عندما يكون ذلك الاستثمار مؤهلاً للإعفاء وفقاً للفقرات 23-25.

الإعفاءات من تطبيق طريقة حقوق الملكية

23. لا يلزم الجهة أن تطبق طريقة حقوق الملكية على استثمارها في جهة زميلة أو مشروع مشترك إذا كانت الجهة هي جهة مُسيطرة معفاة من إعداد القوائم المالية الموحدة بموجب الاستثناء من النطاق الوارد في الفقرة 5 من معيار المحاسبة للقطاع العام 35، أو إذا انطبق جميع ما يلي:

أ. أن الجهة هي نفسها جهة مُسيطر عليها وتُلبّي إحتياجات المستخدمين من المعلومات من خلال القوائم المالية الموحدة للجهة المُسيطرة عليها، وفي حال كانت الجهة مملوكة - بشكل جزئي - فإن جميع ملاكها الآخريين، بما فيهم أولئك الذين ليس لهم حق التصويت، قد أحيطوا علماً بعدم تطبيق الجهة لطريقة حقوق الملكية، ولم يعترضوا على ذلك.

ب. لا تُتداول أدوات الدين أو حقوق الملكية للجهة في سوق عام (سوق أوراق مالية وطني أو أجنبي أو سوق موازي، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية).

- ج. لم تودع الجهة، وليست في طور إيداع، قوائمها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى، لغرض إصدار أي فئة من الأدوات في سوق عام.
- د. تُعد الجهة المسيطرة النهائية للجهة، أو أي جهة مُسيطرة وسيطة للجهة، قوائم مالية متاحة لاستخدام العموم وتلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام، وتُوجد فيها الجهات المُسيطر عليها أو تُقاس فيها بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35.
24. عندما يُحتفظ باستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك من قبل - أو بشكل غير مباشر من خلال - جهة هي تنظيم لرأس المال المُخاطر، أو صندوق استثمار مشترك، أو صندوق أمانة استثمارية وجهات مماثلة بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار، فإنه يمكن للجهة أن تختار أن تقيس ذلك الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويجب على الجهة أن تقوم بهذا الاختيار بشكل منفصل لكل جهة زميلة أو مشروع مشترك عند الإثبات الأولي للجهة الزميلة أو المشروع المشترك. تقوم الجهة الاستثمارية، بحكم طبيعتها، بهذا الاختيار لاستثماراتها.
25. عندما يكون للجهة استثمار في جهة زميلة، ويُحتفظ بجزء منه - بشكل غير مباشر - من خلال تنظيم لرأس المال المُخاطر، أو صندوق استثمار مشترك، أو صندوق أمانة استثمارية وجهات مماثلة بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار، فإنه يمكن للجهة أن تختار أن تقيس ذلك الجزء من الاستثمار في الجهة الزميلة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، وذلك بغض النظر عما إذا كان لتنظيم رأس المال المُخاطر، أو لصندوق الاستثمار المشترك، أو لصندوق الأمانة الاستثمارية وللجهات المماثلة بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار، تأثير مهم على ذلك الجزء من الاستثمار. وإذا قامت الجهة بذلك الاختيار، فإنه يجب على الجهة أن تطبق طريقة حقوق الملكية على أي جزء متبقٍ من استثمارها في الجهة الزميلة لا يُحتفظ به من خلال تنظيم لرأس المال المُخاطر، أو صندوق استثمار مشترك، أو صندوق أمانة استثمارية وجهات مماثلة بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار. عندما يكون للجهة استثمار في جهة زميلة، ويحتفظ بجزء منه - بشكل غير مباشر - من خلال جهة استثمارية، فإنه يجب على الجهة أن تقيس ذلك الجزء من الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.

التصنيف على أنه محتفظ به للبيع

- 25أ. يجب على الجهة أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 على الاستثمار أو الجزء من الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك الذي يستوفي الضوابط اللازمة لتصنيفه على أنه محتفظ به للبيع. ويجب أن تتم المحاسبة عن أي جزء مبقى من الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك لم يُصنف على أنه محتفظ به للبيع، باستخدام طريقة حقوق الملكية حتى يتم استبعاد الجزء المصنف على أنه محتفظ به للبيع. وبعد الاستبعاد، يجب على الجهة أن تحاسب عن أية حصة مبقاة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، ما لم تستمر الحصة المبقاة في كونها جهة زميلة أو مشروعاً مشتركاً، ففي هذه الحالة تستخدم الجهة طريقة حقوق الملكية.
- 25ب. عندما لا يُعد الاستثمار، أو الجزء من الاستثمار، في جهة زميلة أو مشروع مشترك، الذي صُنّف سابقاً على أنه محتفظ به للبيع، مستوفياً للضوابط اللازمة لتصنيفه على هذا النحو، فيجب أن تتم المحاسبة عنه باستخدام طريقة حقوق الملكية بأثر رجعي اعتباراً من تاريخ تصنيفه على أنه

مُحتفظ به للبيع. ويجب أن تُعدّل تبعاً لذلك القوائم المالية للفترات منذ التصنيف على أنه محتفظ به للبيع.

التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية

26. يجب على الجهة أن تتوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه

استثمارها عن كونه جهة زميلة أو مشروعاً مشتركاً، وذلك كما يلي:

أ. إذا أصبح الاستثمار جهة مسيطر عليها، فإنه يجب على الجهة أن تحاسب عن استثمارها وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 40. *تجميع العمليات في القطاع العام* ومعيير المحاسبة للقطاع العام 35.

ب. إذا كانت الحصة المبقاة في الجهة الزميلة السابقة أو المشروع المشترك السابق أصلاً مالياً، فإنه يجب على الجهة أن تقيس الحصة المبقاة بالقيمة العادلة. ويجب اعتبار القيمة العادلة للحصة المبقاة قيمتها العادلة عند الإثبات الأولي لها على أنها أصل مالي وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 41. ويجب على الجهة أن تثبت ضمن الفائض أو العجز أي فرق بين:

(1) القيمة العادلة لأي حصة مبقاة وأي متحصلات من استبعاد حصة جزئية في

الجهة الزميلة أو المشروع المشترك؛ و

(2) القيمة الدفترية للاستثمار في التاريخ الذي تم فيه التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية.

ج. عندما تتوقف الجهة عن استخدام طريقة حقوق الملكية، فإنه يجب على الجهة أن

تحاسب عن جميع المبالغ المُثبتة - سابقاً - بشكل مباشر ضمن صافي أصول/حقوق

ملكية الجهة فيما يتعلق بذلك الاستثمار على الأساس نفسه الذي كان سيُطلب إذا استبعدت الجهة المستثمر فيها - بشكل مباشر - الأصول أو الالتزامات المتعلقة به.

27. إذا أصبح استثمار في جهة زميلة استثماراً في مشروع مشترك، أو إذا أصبح استثمار في مشروع

مشترك استثماراً في جهة زميلة، فإن الجهة تستمر في طريقة حقوق الملكية ولا تعيد قياس الحصة المبقاة.

التغيرات في حصة الملكية

28. إذا انخفضت حصة ملكية الجهة في جهة زميلة أو مشروع مشترك، ولكن استمر تصنيف

الاستثمار إما على أنه جهة زميلة أو مشروع مشترك على التوالي، فإنه يجب على الجهة أن

تحول - بشكل مباشر - إلى الفائض أو العجز المتراكم الجزء التناسبي من المكسب أو الخسارة

المُثبت - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية والمتعلق بذلك الانخفاض في حصة

الملكية، وذلك إذا كان سيُطلب أن يُحول ذلك المكسب أو الخسارة - بشكل مباشر - إلى

الفائض أو العجز المتراكم عند استبعاد الأصول أو الالتزامات ذات العلاقة.

إجراءات طريقة حقوق الملكية

29. كثير من الإجراءات التي تُعد مناسبة لتطبيق طريقة حقوق الملكية مشابهة لإجراءات التوحيد

الموضحة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35. إضافة إلى ذلك، فإن المفاهيم التي تستند

إليها الإجراءات المستخدمة في المحاسبة عن الاستحواذ على جهة مسيطر عليها تُطبق -

أيضاً - في المحاسبة عن اقتناء استثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك.

30. نصيب الجهة الاقتصادية في جهة زميلة أو مشروع مشترك هو مجموع الحيازات من قبل

الجهة المسيطرة وجهاتها المسيطر عليها في تلك الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. ولهذا

الغرض، تُتجاهلُ حيازات الجهة الاقتصادية في الجهات الزميلة الأخرى أو المشاريع المشتركة الأخرى. وعندما يكون لجهة زميلة أو مشروع مشترك جهات مسيطر عليها، أو جهات زميلة أو مشاريع مشتركة، فإن الفائض أو العجز وصافي الأصول المأخوذة في الحسابان عند تطبيق طريقة حقوق الملكية هي تلك المُثبتة في القوائم المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك (بما في ذلك نصيب الجهة الزميلة أو المشروع المشترك من فائض أو عجز وصافي أصول جهاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة)، بعد أي تعديلات ضرورية لتوحيد السياسات المحاسبية (أنظر الفقرات 37-39).

31. تُثبت في القوائم المالية للجهة المكاسب والخسائر الناتجة عن المعاملات "الصاعدة" و"النازلة" التي تنطوي على أصول لا تشكل عملية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، بين الجهة (بما في ذلك جهاتها المسيطر عليها المُوحدّة) وجهتها الزميلة أو مشروعها المشترك - فقط - بقدر حصص المستثمرين غير ذوي العلاقة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. المعاملات "الصاعدة" هي، على سبيل المثال، مبيعات أصول من جهة زميلة أو مشروع مشترك إلى الجهة المستثمرة. ويُستبعد نصيب الجهة المستثمرة في مكاسب أو خسارة الجهة الزميلة أو المشروع المشترك الناتجة من هذه المعاملات. المعاملات "النازلة" هي، على سبيل المثال، مبيعات أو مساهمات بأصول من الجهة المستثمرة إلى جهتها الزميلة أو مشروعها المشترك.

32. عندما توفر المعاملات النازلة دليلاً على انخفاض في صافي القيمة القابلة للتحقق للأصول التي ستباع أو يُساهم بها، أو خسارة هبوط في قيمة تلك الأصول، فإنه يجب أن تُثبت تلك الخسائر بالكامل من قبل الجهة المستثمرة. وعندما توفر المعاملات الصاعدة دليلاً على انخفاض في صافي القيمة القابلة للتحقق للأصول التي ستُستَترى أو خسارة هبوط في قيمة تلك الأصول، فإنه يجب على الجهة المستثمرة أن تُثبت نصيبها من تلك الخسائر.

33. تجب المحاسبة عن المكسب أو الخسارة الناتجة عن المساهمة بأصول غير نقدية التي لا تشكل عملية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، لجهة زميلة أو مشروع مشترك في مقابل حصة ملكية في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، وفقاً للفقرة 31، باستثناء عندما تفتقر المساهمة إلى جوهر تجاري، على النحو الموضح به ذلك المصطلح في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات*. إذا كانت مثل هذه المساهمة تفتقر إلى جوهر تجاري، فإن المكسب أو الخسارة تُعد غير محققة ولا تُثبت ما لم تنطبق - أيضاً - الفقرة 34. ويجب أن تُستبعد مثل هذه المكاسب أو الخسائر غير المحققة مقابل الاستثمار الذي تمت المحاسبة عنه باستخدام طريقة حقوق الملكية، ولا يجوز أن تُعرض على أنها مكاسب أو خسائر مؤجلة في قائمة المركز المالي المُوحدّة للجهة، أو في قائمة المركز المالي للجهة، التي تمت فيها المحاسبة عن الاستثمارات باستخدام طريقة حقوق الملكية.

34. إذا استلمت الجهة أصولاً نقدية أو غير نقدية، إضافة إلى تلقي حصة ملكية في جهة زميلة أو مشروع مشترك، فإن الجهة تثبت - بالكامل - ضمن الفائض أو العجز الجزء من المكسب أو الخسارة من المساهمة غير النقدية المتعلقة بالأصول النقدية أو غير النقدية المُستلمة.

34. المكسب أو الخسارة الناتجة عن معاملة نازلة تنطوي على أصول تشكل عملية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، بين الجهة (بما في ذلك جهاتها المسيطر عليها

المُوحدة) وجهتها الزميلة أو مشروعها المشترك، تُثبت - بالكامل - في القوائم المالية للجهة المستثمرة.

34. ب. قد تبيع الجهة أو تساهم بأصول من خلال ترتيبين (معاملتين) أو أكثر. عند تحديد ما إذا كانت الأصول المباعة أو المساهم بها تشكل عملية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، فإنه يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان ما إذا كان بيع أو المساهمة بتلك الأصول هو جزء من ترتيبات متعددة ينبغي المحاسبة عنها على أنها معاملة واحدة وفقاً للمتطلبات في الفقرة 53 من معيار المحاسبة للقطاع العام 35.

35. تتم المحاسبة عن الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يصبح فيه جهة زميلة أو مشروع مشترك. وعند اقتناء الاستثمار، تتم المحاسبة عن أي فرق بين تكلفة الاستثمار ونصيب الجهة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد للجهة المستثمر فيها كما يلي:

أ. عندما تكون الجهة قد صَمَّنت شهرة متعلقة بجهة زميلة أو مشروع مشترك في القيمة الدفترية للاستثمار، فإنه لا يسمح باستنفاد تلك الشهرة.
ب. تُضَمَّن أي زيادة لنصيب الجهة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد للجهة المستثمر فيها عن تكلفة الاستثمار على أنها إيراد عند تحديد نصيب الجهة من فائض أو عجز الجهة الزميلة أو المشروع المشترك في الفترة التي يُقْتنى فيها الاستثمار.

وتُجرى التعديلات المناسبة على نصيب الجهة من فائض أو عجز الجهة الزميلة أو المشروع المشترك بعد الاستحواذ من أجل، على سبيل المثال، المحاسبة عن استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك المُستند إلى قيمها العادلة في تاريخ الاستحواذ. وبالمثل، تُجرى التعديلات المناسبة على نصيب الجهة من فائض أو عجز الجهة الزميلة أو المشروع المشترك بعد الاستحواذ فيما يخص خسائر الهبوط، مثلاً في قيمة العقارات والآلات والمعدات أو، عندما يكون ملائماً، في الشهرة.

36. تُستخدم أحدث قوائم مالية متاحة للجهة الزميلة أو المشروع المشترك من قبل الجهة عند تطبيق طريقة حقوق الملكية. وعندما تختلف نهاية فترة القوائم المالية للجهة عن نهاية فترة القوائم المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك، فإن الجهة:

أ. تحصل - لغرض تطبيق طريقة حقوق الملكية - على معلومات مالية إضافية كما في نفس تاريخ القوائم المالية للجهة؛ أو
ب. تستخدم أحدث قوائم مالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك بعد تعديلها بآثار المعاملات أو الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ تلك القوائم المالية وتاريخ القوائم المالية للجهة.

37. يجب أن تُعد القوائم المالية للجهة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث المتماثلة في الظروف المتماثلة.

38. باستثناء ما هو مبين في الفقرة 39، إذا استخدمت جهة زميلة أو مشروع مشترك سياسات محاسبية غير تلك التي تستخدمها الجهة للمعاملات والأحداث المتماثلة في ظروف متماثلة، فإنه يجب أن تُجرى تعديلات لجعل السياسات المحاسبية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك تتوافق مع السياسات المحاسبية للجهة عندما تُستخدم القوائم المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك من قبل الجهة في تطبيق طريقة حقوق الملكية.

39. على الرغم من المتطلبات الواردة في الفقرة 38، إذا كانت الجهة لها حصة في جهة زميلة أو مشروع مشترك وتكون هذه الجهة الزميلة أو المشروع المشترك جهة استثمارية، فإنه يجب على الجهة - عند تطبيق طريقة حقوق الملكية - الإبقاء على قياس القيمة العادلة التي تطبقها تلك الجهة الزميلة أو المشروع المشترك على حصتها في الجهات المسيطر عليها.
40. إذا كان لجهة زميلة أو مشروع مشترك أسهم ممتازة قائمة مجمعة للأرباح يُحتفظ بها من قبل أطراف أخرى بخلاف الجهة وتُصنف على أنها حقوق ملكية، فإن الجهة تحسب نصيبها من الفائض أو العجز بعد التعديل بتوزيعات أرباح على مثل هذه الأسهم، سواء أُعلن عن توزيعات الأرباح، أو لم يُعلن عنها.
41. إذا عادل أو تجاوز نصيب الجهة من عجز جهة زميلة أو مشروع مشترك حصتها في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، فإن الجهة تتوقف عن إثبات نصيبها من العجوزات الإضافية. وتكون الحصة في جهة زميلة أو مشروع مشترك هي القيمة الدفترية للاستثمار في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك مُحدد باستخدام طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى أي حصص طويلة الأجل تشكل - في الجوهر - جزءاً من صافي استثمار الجهة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. فعلى سبيل المثال، البند غير المُخطط لتسويته أو من غير المرجح أن تحدث تسويته في المستقبل القريب، يُعد - في الجوهر - امتداداً لاستثمار الجهة في تلك الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. وقد تشمل مثل هذه البنود الأسهم الممتازة والذمم المدينة أو القروض طويلة الأجل، ولكنها لا تشمل الذمم المدينة التجارية أو الذمم الدائنة التجارية أو أي ذمم مدينة طويلة الأجل توجد لها ضمانات كافية، مثل القروض المضمونة. وتطبق العجوزات المُثبتة باستخدام طريقة حقوق الملكية بما يزيد على استثمار الجهة في الأسهم العادية على المكونات الأخرى لحصة الجهة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك بترتيب معاكس لأقدميتها (أي الأولوية في التصفية).
42. بعد أن تُخفض حصة الجهة إلى الصفر، يتم تحمل العجوزات الإضافية، ويُثبت التزام - فقط - بقدر ما تتكبده الجهة من واجبات نظامية أو ضمنية أو ما قامت به من مدفوعات نيابة عن الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. وإذا قامت الجهة الزميلة أو المشروع المشترك بالتقرير - لاحقاً - عن فوائض، فإن الجهة تستأنف إثبات نصيبها من تلك الفوائض - فقط - بعد أن يتعادل نصيبها من الفوائض مع نصيبها غير المُثبت من العجوزات.

خسائر الهبوط في القيمة

43. بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، بما في ذلك إثبات عجوزات الجهة الزميلة أو المشروع المشترك وفقاً للفقرة 41، فإن الجهة تطبق الفقرات 44-44ج لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي فعلى أن صافي استثمارها في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك قد هبطت قيمته.
44. [حذفت].
- 44أ. تهبط قيمة صافي الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك ويتم تكبد خسائر الهبوط إذا، و فقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على الهبوط نتيجة لحدث واحد أو أكثر وقع بعد الإثبات الأولي لصافي الاستثمار ("حدث خسار") وأن حدث الخسارة ذلك (أو أحداث الخسارة تلك) له تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من صافي الاستثمار يمكن تقديره بموثوقية.

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل تسبب في الهبوط. وبدلاً من ذلك فإن الأثر المجمع لعدة أحداث قد يكون هو الذي تتسبب في الهبوط. ولا يتم إثبات الخسائر المتوقعة كنتيجة للأحداث المستقبلية، بغض النظر عن مدى احتماليتها. الدليل الموضوعي على أن صافي الاستثمار قد هبطت قيمته يتضمن بيانات ممكن رصدها تسترعي انتباه الجهة عن أحداث الخسارة التالية:

- (أ) صعوبات مالية كبيرة للجهة الزميلة أو المشروع المشترك؛ أو
- (ب) مخالفة لعقد مثل التعثر أو التأخر عن السداد من قبل الجهة الزميلة أو المشروع المشترك؛ أو
- (ج) لأسباب اقتصادية أو نظامية مرتبطة بالصعوبات المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك، تمنح الجهة الزميلة أو المشروع المشترك تيسيراً ما كانت لتتظر في منحه لولا تلك الأسباب؛ أو
- (د) يصبح من المحتمل أن تدخل الجهة الزميلة أو يدخل المشروع المشترك في إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- (هـ) اختفاء سوق نشطة لصافي الاستثمار بسبب الصعوبات المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك.

44ب. اختفاء سوق نشطة بسبب أن حقوق ملكية أو الأدوات المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك لم تعد تتداول في سوق عامة لا يُعد دليلاً على الهبوط في القيمة، ولا يُعد تخفيض التصنيف الائتماني للجهة الزميلة أو المشروع المشترك دليلاً، في حد ذاته، على الهبوط في القيمة، على الرغم من أنه قد يكون دليلاً على الهبوط في القيمة عند أخذه في الاعتبار مع المعلومات الأخرى المتاحة.

44ج. بالإضافة إلى أنواع الأحداث في الفقرة 44أ، يتضمن الدليل الموضوعي على الهبوط في صافي الاستثمار في أدوات حقوق الملكية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك المعلومات عن التغييرات الهامة ذات الآثار السلبية التي حدثت في البيئة التقنية، أو السوقية، أو الاقتصادية، أو النظامية التي تعمل فيها الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، وتشير إلى أن تكلفة الاستثمار في أدوات حقوق الملكية قد لا يمكن استردادها. الهبوط الهام أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمار في أدوات حقوق الملكية إلى ما دون تكلفتها يعد - أيضاً - دليلاً موضوعياً على الهبوط في القيمة.

45. عندما يشير تطبيق الفقرات 44أ-44ج إلى أن الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك ربما قد هبطت قيمته، فإن الجهة تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 26، *الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 21، *الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد* إذا انطبق.

46. يوجه معيار المحاسبة للقطاع العام 26 الجهة بتحديد القيمة من الاستخدام للاستثمار المولد للنقد. عند تحديد القيمة من استخدام للاستثمار المولد للنقد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 26، فإن الجهة تقوم بتقدير:

أ. نصيبها من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع توليدها من قبل الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، بما في ذلك التدفقات النقدية من عمليات الجهة الزميلة أو المشروع المشترك والمتحصلات من الاستبعاد النهائي للاستثمار؛ أو
ب. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع أن تنشأ عن توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة التي ستستلم من الاستثمار ومن الاستبعاد النهائي له.
وتعطي كلتا الطريقتين النتائج نفسها عند استخدام افتراضات مناسبة.

47. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أن تُخفَض القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل غير المولد للنقد أقل من قيمته الدفترية. مبلغ الخدمات الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام للأصل، أيهما أكبر. وتُعرَّف القيمة من الاستخدام للأصل غير المولد للنقد على أنها القيمة الحالية للخدمات الممكنة المتبقية للأصل. ويمكن تقدير القيمة الحالية للخدمات الممكنة المتبقية باستخدام مدخل تكلفة الإطلال المستهلكة أو مدخل تكلفة الاستعادة أو مدخل وحدات الخدمة، حسب ما يكون مناسباً.

48. يجب أن يُقدَّر المبلغ الممكن استرداده من الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك لكل جهة زميلة أو مشروع مشترك، ما لم تكن الجهة الزميلة أو المشروع المشترك لا يولد تدفقات نقدية داخلية من الاستخدام المستمر تكون مستقلة - إلى حد كبير - عن التدفقات النقدية المولدة من الأصول الأخرى للجهة.

القوائم المالية المنفصلة

49. يجب أن تتم المحاسبة عن الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك في القوائم المالية المنفصلة للجهة وفقاً للفقرة 12 من معيار المحاسبة للقطاع العام 34، *القوائم المالية المنفصلة*.

أحكام انتقالية

50. إن الأحكام الانتقالية للتغيير من التوحيد التناسبي إلى طريقة حقوق الملكية، أو من طريقة حقوق الملكية إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات فيما يتعلق بعملية مشتركة مبينة في معيار المحاسبة للقطاع العام 37.

تاريخ السريان

51. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 34، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 35، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 37، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 38، *الإفصاح عن الحصص في جهات أخرى*، في الوقت نفسه.

51أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].

51ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].

- 51ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].
- 51د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].
- 51هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].
- 51و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].
- 51ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].
- 51ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].
- 51ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].
- 51ي. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرة 21، وأضاف الفقرتين 25أ و25ب والعنوان المتعلق بهما. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأُبكر. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.
- 51ك. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 33. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأُبكر. إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.
52. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.
- سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 7 (ديسمبر 2006)**
53. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 36، <i>الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة</i> ، ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 36، <i>الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة</i> ، ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. مثال توضيحي

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعدَّ بيان بالمواضيع المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالمواضيع التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وتحديد أي مواضيع تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وأن يُعدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وأخذة بعين الاعتبار المواضيع المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعدَّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن المواضيع التي شملها البيان معيار الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة.

وبهدف اقتراح معيار الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة الملائم؛ أجريت دراسةً لمعيار الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد المعيار المحاسبي للاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 36 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 36 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن المعيار الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أعدَّ استبيان إلكتروني ووُجِّعَ على عدد 189 جهة، (استُلِّمَت إجابات 154 جهة) كما رُتِّبَت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 12% من الجهات لديها استثمارات مالية. وتظهر المعلومات المُتَحَصَّل عليها من وكالة الإيرادات بوزارة المالية ومن ديوان المراقبة العامة وجود استثمارات للجهات الحكومية في شركات، ويُعدُّ موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	7	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
2	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	8	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
3	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	9	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
4	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض	10	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
5	قطاع التعليم	وزارة التعليم - قطاع التعليم العالي	11	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة البيئة والمياه والزراعة
6	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود	12	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة، ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعايير المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمعايير المحاسبة في القطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
51. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact and apply IPSAS 34, IPSAS 35, IPSAS 37, and IPSAS 38, <i>Disclosure of Interests in Other Entities</i> , at the same time.	51. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 34، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 35، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 37، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 38، <i>الإفصاح عن الحصص في جهات أخرى</i> ، في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
51A. Paragraphs 6 and 7 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	51أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51B. Paragraph 26 was amended by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply this amendment for Annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.	51ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
51C. Paragraphs 31 and 33 were amended and paragraphs 34A and 34B added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after a date to be determined by the IPSASB. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period earlier, it shall disclose that fact and, if it has not already done so, apply IPSAS 40 at the same time.	51ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51D. Paragraphs 20, 24, 25, 26, 43, 44 and 45 were amended and paragraphs 44A, 44B and 44C were added by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	51د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51E. Paragraphs 20, 24, 25, 26, 43, 44 and 45 were amended and paragraphs 44A, 44B and 44C were added by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	51هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
51F. Paragraph 24 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2019, it shall disclose that fact. amendments retrospectively in accordance with IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> , for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2022, except as specified in paragraphs 51G–51I. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2022, it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	51و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51G. An entity that first applies the amendments in paragraph 51F at the same time it first applies IPSAS 41 shall apply the transition requirements in IPSAS 41 to the long-term interests described in paragraph 20A.	51ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51H. An entity that first applies the amendments in paragraph 51F after it first applies IPSAS 41 shall apply the transition requirements in IPSAS 41 necessary for applying the requirements set out in paragraph 20A to long-term interests. For that purpose, references to the date of initial application in IPSAS 41 shall be read as referring to the beginning of the annual reporting period in which the entity first applies the amendments	51ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
(the date of initial application of the amendments). The entity is not required to restate prior periods to reflect the application of the amendments. The entity may restate prior periods only if it is possible without the use of hindsight.		
51I. If an entity does not restate prior periods applying paragraph 51H, at the date of initial application of the amendments it shall recognize in the opening accumulated surplus or deficit (or other component of net assets/equity, as appropriate) any difference between: (a) The previous carrying amount of long-term interests described in paragraph 20A at that date; and (b) The carrying amount of those long-term interests at that date.	51ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51J. Paragraph 21 was amended and paragraphs 25A and 25B and the related heading were added by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.	51ي. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرة 21، وأضاف الفقرتين 25أ و25ب والعنوان المتعلق بهما. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد، إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
51K. Paragraph 33 was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a	51ك. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 33. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد، إذا طبقت الجهة هذا التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.</p>	<p>الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.</p>	
<p>53. This Standard supersedes IPSAS 7, <i>Investments in Associates</i> (December 2006). IPSAS 7 remains applicable, until IPSAS 36 is applied or becomes effective, whichever is earlier.</p>	<p>53. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*، ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الهدف	Objective
	لا	1. هدف هذا المعيار هو تحديد كيفية المحاسبة عن الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة وتحديد متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة.	1. The objective of this Standard is to prescribe the accounting for investments in associates and joint ventures and to set out the requirements for the application of the equity method when accounting for investments in associates and joint ventures.
		النطاق	Scope
	لا	2. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة.	2. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for investments in associates and joint ventures.
	لا	3. يجب أن يطبق هذا المعيار من قبل جميع الجهات التي تُعدُّ جهات مستثمرة ذات تأثير مهم، أو سيطرة مشتركة، على جهة مستثمر فيها إذا كان الاستثمار يؤدي إلى امتلاك حصة ملكية قابلة للقياس الكمي.	3. This Standard shall be applied by all entities that are investors with significant influence over, or joint control of, an investee where the investment leads to the holding of a quantifiable ownership interest.
	لا	4. يوفر هذا المعيار الأساس للمحاسبة عن حصص الملكية في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة. وهو أن الاستثمار في الجهة الأخرى ينقل إلى الجهة المخاطر والعوائد التي تتبع حصة ملكية. وينطبق هذا المعيار فقط على حصص الملكية القابلة للقياس الكمي. ويشمل هذا حصص الملكية الناشئة عن الاستثمارات في هيكل حقوق الملكية الرسمي لجهة أخرى. ويعني "هيكل حقوق الملكية الرسمي" أسهم رأس المال، أو ما في حكم رأس المال، مثل الوحدات في صندوق استثمار عقاري. ويمكن أن تتضمن حصص الملكية القابلة للقياس	4. This Standard provides the basis for accounting for ownership interests in associates and joint ventures. That is, the investment in the other entity confers on the entity the risks and rewards incidental to an ownership interest. This Standard applies only to quantifiable ownership interests. This includes ownership interests arising from investments in the formal equity structure of another entity. A formal equity structure means share capital or an equivalent form of capital, such as units in a property trust. Quantifiable ownership interests may also include

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الكمي - أيضاً - حصص ملكية ناشئة عن استثمارات أخرى والتي يمكن أن تقاس حصص ملكية الجهة فيها بموثوقية (على سبيل المثال، الحصص في شركة تضامنية). إذا كان هيكل حقوق الملكية للجهة الأخرى محدد بشكل غير واضح، قد لا يكون من الممكن الحصول على قياس موثوق لحصة الملكية.	ownership interests arising from other investments in which the entity's ownership interest can be measured reliably (for example, interests in a partnership). Where the equity structure of the other entity is poorly defined, it may not be possible to obtain a reliable measure of the ownership interest.
	لا	5. قد يُشار إلى بعض المساهمات التي تقدمها جهات القطاع العام على أنها "استثمار"، لكنها قد لا ينشأ عنها حصة ملكية. فعلى سبيل المثال، قد تقوم جهة في القطاع العام باستثمار كبير في تطوير مستشفى تملكه وتديره مؤسسة خيرية. وعلى حين أن هذه المساهمات هي ذات طبيعة غير تبادلية، فهي تسمح لجهة القطاع العام بالمشاركة في تشغيل المستشفى، وتكون المؤسسة الخيرية مُساءلة أمام جهة القطاع العام عن استخداماتها للأموال العامة. وبالرغم من ذلك، لا تُشكل المساهمات المقدمة من قبل جهة القطاع العام حصة ملكية، إذ كان بوسع المؤسسة الخيرية أن تسعى إلى الحصول على تمويل بديل ومن ثم تمنع جهة القطاع العام من المشاركة في تشغيل المستشفى. تبعاً لذلك، لا تتعرض جهة القطاع العام للمخاطر، ولا تحظى بالعوائد، التي تتبع حصة ملكية.	5. Some contributions made by public sector entities may be referred to as an "investment," but may not give rise to an ownership interest. For example, a public sector entity may make a substantial investment in the development of a hospital that is owned and operated by a charity. While such contributions are non-exchange in nature, they allow the public sector entity to participate in the operation of the hospital, and the charity is accountable to the public sector entity for its use of public monies. However, the contributions made by the public sector entity do not constitute an ownership interest, as the charity could seek alternative funding and thereby prevent the public sector entity from participating in the operation of the hospital. Accordingly, the public sector entity is not exposed to the risks, nor does it enjoy the rewards, that are incidental to an ownership interest.
	لا	6. [حذفت].	6. [Deleted].
	لا	7. [حذفت].	7. [Deleted].
		تعريفات	Definitions

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>8. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: An <u>associate</u> is an entity over which the investor has significant influence. <u>Binding arrangement</u>: For the purposes of this Standard, a binding arrangement is an arrangement that confers enforceable rights and obligations on the parties to it as if it were in the form of a contract. It includes rights from contracts or other legal rights. <u>Consolidated financial statements</u> are the financial statements of an economic entity in which assets, liabilities, net assets/equity, revenue, expenses and cash flows of the controlling entity and its controlled entities are presented as those of a single economic entity. <u>The Equity method</u> is a method of accounting whereby the investment is initially recognized at cost and adjusted thereafter for the post-acquisition change in the investor's share of the investee's net assets/equity of the associate or joint venture. The investor's surplus or deficit includes its share of the investee's surplus or deficit and the investor's net assets/equity includes its share of changes in the investee's net assets/equity that have not been recognized in the investee's surplus or deficit. A <u>joint arrangement</u> is an arrangement of which two or more parties have joint control. <u>Joint control</u> is the agreed sharing of control of an arrangement by way of a binding arrangement, which</p>	<p>8. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة قرين كل منها: <u>الجهة الزميلة</u> هي جهة يكون للجهة المستثمرة تأثير مهم عليها. <u>الترتيب الملزم</u> لأغراض هذا المعيار، الترتيب الملزم هو ترتيب يُوجد حقوقاً قابلة للإنفاذ لأطرافه وواجبات قابلة للإنفاذ عليهم كما لو كان في شكل عقد. ويتضمن حقوقاً ناشئة عن عقود أو حقوقاً نظامية أخرى. <u>القوائم المالية الموحدة</u> هي القوائم المالية لجهة اقتصادية تُعرض فيها الأصول، والالتزامات، وصافي الأصول/حقوق الملكية، والإيرادات، والمصروفات والتدفقات النقدية للجهة المسيطرة والجهات المسيطر عليها على أنها لجهة اقتصادية واحدة. <u>طريقة حقوق الملكية</u> هي طريقة محاسبة يُثبت بموجبها الاستثمار - بشكل أولي - بالتكلفة ويُعدل بعد ذلك للتغير في نصيب الجهة المستثمرة في صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المُستثمر فيها (الجهة الزميلة أو المشروع المشترك) بعد الاستحواذ. ويتضمن فائض أو عجز الجهة المستثمرة نصيبها في فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها ويتضمن صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المستثمرة نصيبها من التغيرات في صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المستثمر فيها التي لم تُثبت في فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها. <u>الترتيب المشترك</u> هو ترتيب يكون لطرفين أو أكثر سيطرة مشتركة عليه. <u>السيطرة المشتركة</u> هي التقاسم المتفق عليه للسيطرة على ترتيب عن طريق ترتيب ملزم، والتي توجد - فقط -</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>exists only when decisions about the relevant activities require the unanimous consent of the parties sharing control.</p> <p><u>A joint venture</u> is a joint arrangement whereby the parties that have joint control of the arrangement have rights to the net assets of the arrangement.</p> <p>A <u>joint venturer</u> is a party to a joint venture that has joint control of that joint venture.</p> <p><u>Significant influence</u> is the power to participate in the financial and operating policy decisions of another entity but is not control or joint control of those policies.</p> <p>Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately. The following terms are defined in either IPSAS 34, <i>Separate Financial Statements</i>, IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i>, or IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i>: benefits, control, controlled entity, controlling entity, economic entity, investment entity, joint operation, power and separate financial statements.</p>	<p>عندما يتطلب اتخاذ القرارات حول الأنشطة ذات الصلة الموافقة بالإجماع من قبل الأطراف المتقاسمة للسيطرة.</p> <p><u>المشروع المشترك</u> هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي أصول الترتيب.</p> <p><u>المشارك في مشروع مشترك</u> هو طرف في مشروع مشترك له سيطرة مشتركة على ذلك المشروع المشترك.</p> <p><u>التأثير المهم</u> هو سلطة المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسات المالية والتشغيلية لجهة أخرى، ولكنه ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.</p> <p>وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في <i>قائمة المصطلحات المعروفة</i> الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. وتعرف المصطلحات التالية إما في معيار المحاسبة للقطاع العام 34، <i>القوائم المالية المنفصلة</i>، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i>، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 37، <i>الترتيبات المشتركة</i>: المنافع، السيطرة، الجهة المسيطر عليها، الجهة المسيطرة، الجهة الاقتصادية، الجهة الاستثمارية، العملية المشتركة، السلطة، القوائم المالية المنفصلة.</p>		
Binding Arrangement	الترتيب الملزم		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
9. Binding arrangements can be evidenced in several ways. A binding arrangement is often, but not always, in writing, in the form of a contract or documented discussions between the parties. Statutory mechanisms such as legislative or executive authority can also create enforceable arrangements, similar to contractual arrangements, either on their own, or in conjunction with contracts between the parties.	9. يمكن إقامة الدليل على الترتيبات الملزمة بعدة طرق. ويكون الترتيب الملزم غالبًا، وليس دائمًا، مكتوبًا، في شكل عقد أو مناقشات موثقة بين الأطراف. ويمكن - أيضًا - أن تنشأ الآليات الدستورية - مثل السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية - ترتيبات قابلة للإنفاذ، على نحو مماثل للترتيبات التعاقدية، إما بحد ذاتها، أو مقترنة بعقود مبرمة بين الأطراف.	لا	
Significant Influence	التأثير المهم		
10. Whether an investor has significant influence over the investee is a matter of judgment based on the nature of the relationship between the investor and the investee, and on the definition of significant influence in this Standard. This Standard applies only to those associates in which an entity holds a quantifiable ownership interest either in the form of a shareholding or other formal equity structure or in another form in which the entity's interest can be measured reliably.	10. إن تحديد ما إذا كان لدى الجهة المستثمرة تأثير مهم على الجهة المستثمر فيها هو مسألة اجتهاد يستند إلى طبيعة العلاقة بين الجهة المستثمرة والجهة المستثمر فيها، وإلى تعريف التأثير المهم الوارد في هذا المعيار. وينطبق هذا المعيار - فقط - على تلك الجهات الزميلة التي تحتفظ الجهة فيها بحصة ملكية قابلة للقياس الكمي إما في شكل أسهم أو هيكل حقوق ملكية رسمي آخر أو في شكل آخر يمكن فيه قياس حصة الجهة بموثوقية.	لا	
11. If an entity holds a quantifiable ownership interest and it holds, directly or indirectly (e.g., through controlled entities), 20 per cent or more of the voting power of the investee, it is presumed that the entity has significant influence, unless it can be clearly demonstrated that this is not the case. Conversely, if the entity holds, directly or indirectly (e.g., through controlled entities), less than 20 per cent of the voting power of the investee, it is presumed that the entity does not have significant influence, unless	11. إذا كانت الجهة تحتفظ بحصة ملكية قابلة للقياس الكمي وتحتفظ - بشكل مباشر أو غير مباشر (مثلًا من خلال جهات مسيطر عليها) بـ 20% أو أكثر من سلطة التصويت في الجهة المستثمر فيها، فإنه يفترض أن يكون للجهة تأثير مهم، ما لم يكن من الممكن التذليل - بشكل واضح - على أن هذا ليس هو الحال. وفي المقابل، إذا كانت الجهة تحتفظ - بشكل مباشر أو غير مباشر (مثلًا من خلال جهات مسيطر عليها) - بأقل من 20% من سلطة التصويت في الجهة المستثمر فيها، فإنه يفترض ألا يكون	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
such influence can be clearly demonstrated. A substantial or majority ownership by another investor does not necessarily preclude an entity from having significant influence.	للجهة تأثير مهم، ما لم يكن من الممكن التدليل - بشكل واضح - على مثل هذا التأثير. ولا تمنع ملكية كبيرة أو أغلبية من قبل جهة مستثمرة أخرى - بالضرورة - الجهة من أن يكون لها تأثير مهم.		
12. The existence of significant influence by an entity is usually evidenced in one or more of the following ways: a. Representation on the board of directors or equivalent governing body of the investee; b. Participation in policy-making processes, including participation in decisions about dividends or similar distributions; c. Material transactions between the entity and its investee; d. Interchange of managerial personnel; or e. Provision of essential technical information.	12. يُقام الدليل - عادةً - على وجود تأثير مهم، من قبل الجهة، بوحدة أو أكثر من الطرق التالية: أ. التمثيل في مجلس الإدارة أو في هيئة حاکمة مُعادلة، في الجهة المستثمر فيها؛ أو ب. المشاركة في عمليات وضع السياسات، بما في ذلك المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة؛ أو ج. المعاملات ذات الأهمية النسبية بين الجهة والجهة المستثمر فيها؛ أو د. تبادل موظفي الإدارة؛ أو هـ. توفير معلومات فنية أساسية.	لا	
13. An entity may own share warrants, share call options, debt or equity instruments that are convertible into ordinary shares, or other similar instruments that have the potential, if exercised or converted, to give the entity additional voting power or to reduce another party's voting power over the financial and operating policies of another entity (i.e., potential voting rights). The existence and effect of potential voting rights that are currently exercisable or convertible, including potential voting rights held by other entities, are considered when assessing whether an entity has significant influence. Potential voting rights are not currently exercisable or	13. قد تمتلك الجهة مذكرات حق اكتتاب في أسهم، أو خيارات شراء أسهم، أو أدوات دين أو حقوق ملكية تكون قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، أو أدوات أخرى مماثلة والتي، إذا مُورست أو حُوّلت، يكون لها إمكانية أن تمنح الجهة سلطة تصويت إضافية أو أن تخفض سلطة التصويت لطرف آخر على السياسات المالية والتشغيلية لجهة أخرى (أي حقوق التصويت الممكنة). ويؤخذ في الحسبان عند تقويم ما إذا كان للجهة تأثير مهم، وجود وأثر حقوق التصويت الممكنة التي تكون قابلة للممارسة أو قابلة للتحويل في الوقت الحالي، بما في ذلك حقوق التصويت الممكنة المُحتفظ بها من قبل جهات أخرى. ولا تُعد حقوق التصويت الممكنة قابلة للممارسة أو قابلة	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		التحويل في الوقت الحالي عندما، على سبيل المثال، لا يمكن ممارستها أو تحويلها حتى تاريخ مستقبلي أو حتى وقوع حدث مستقبلي.	convertible when, for example, they cannot be exercised or converted until a future date or until the occurrence of a future event.
	لا	14. عند تقييم ما إذا كانت حقوق التصويت الممكنة تساهم في التأثير المهم، تفحص الجهة جميع الحقائق والظروف (بما في ذلك شروط ممارسة حقوق التصويت الممكنة وأي ترتيبات ملزمة أخرى سواء أخذت في الحسبان بشكل منفرد أو مجتمعة) التي تؤثر على الحقوق الممكنة، باستثناء نوايا الإدارة والقدرة المالية على ممارسة أو تحويل تلك الحقوق الممكنة.	14. In assessing whether potential voting rights contribute to significant influence, the entity examines all facts and circumstances (including the terms of exercise of the potential voting rights and any other binding arrangements whether considered individually or in combination) that affect potential rights, except the intentions of management and the financial ability to exercise or convert those potential rights.
	لا	15. تفقد الجهة التأثير المهم على جهة مستثمر فيها عندما تفقد سلطة المشاركة في اتخاذ قرارات السياسة المالية والتشغيلية لتلك الجهة المستثمر فيها. ويمكن أن يحدث فقدان التأثير المهم مع، أو بدون، التغيير في المستويات المطلقة أو النسبية للملكية. فيمكن أن يحدث ذلك، على سبيل المثال، عندما تصبح جهة زميلة خاضعة لسيطرة حكومة أخرى، أو محكمة، أو مدير تصفية أو إفلاس. ويمكن أن يحدث ذلك - أيضا - نتيجة لترتيب ملزم.	15. An entity loses significant influence over an investee when it loses the power to participate in the financial and operating policy decisions of that investee. The loss of significant influence can occur with or without a change in absolute or relative ownership levels. It could occur, for example, when an associate becomes subject to the control of another government, a court or an administrator. It could also occur as a result of a binding arrangement.
		طريقة حقوق الملكية	Equity Method
	لا	16. بموجب طريقة حقوق الملكية، عند الإثبات الأولي، يُثبت الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك بالتكلفة، وتُزاد أو تُخفض القيمة الدفترية للإثبات نصيب الجهة المستثمرة من فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها بعد تاريخ الاستحواذ. ويُثبت نصيب الجهة المستثمرة من فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها ضمن فائض أو عجز	16. Under the equity method, on initial recognition the investment in an associate or a joint venture is recognized at cost and the carrying amount is increased or decreased to recognize the investor's share of the surplus or deficit of the investee after the date of acquisition. The investor's share of the investee's surplus or deficit is recognized in

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>the investor's surplus or deficit. Distributions received from an investee reduce the carrying amount of the investment; Adjustments to the carrying amount may also be necessary for changes in the investor's proportionate interest in the investee arising from changes in the investee's equity that have not been recognized in the investee's surplus or deficit. Such changes include those arising from the revaluation of property, plant and equipment and from foreign exchange translation differences. The investor's share of those changes is recognized in net assets/equity of the investor.</p>	<p>الجهة المستثمرة. وتخفيض التوزيعات المُستلمة من الجهة المستثمر فيها القيمة الدفترية للاستثمار. وقد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية - أيضا - لتعكس التغيرات في الحصة التناسبية للجهة المستثمرة في الجهة المستثمر فيها والناشئة عن التغيرات في صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المستثمر فيها التي لم تُثبت ضمن فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها. وتتضمن مثل هذه التغيرات تلك الناشئة عن إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات، وعن فروق تحويل العملات الأجنبية. ويُثبت نصيب الجهة المستثمرة من تلك التغيرات ضمن صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المستثمرة.</p>		
<p>17. The recognition of revenue on the basis of distributions received may not be an adequate measure of the revenue earned by an investor on an investment in an associate or a joint venture because the distributions received may bear little relation to the performance of the associate or joint venture. Because the investor has joint control of, or significant influence over, the investee, the investor has an interest in the associate's or joint venture's performance and, as a result, the return on its investment. The investor accounts for this interest by extending the scope of its financial statements to include its share of the surplus or deficit of such an investee. As a result, application of the equity method provides more informative reporting of the investor's net assets/equity and surplus or deficit.</p>	<p>17. قد لا يكون إثبات الإيراد على أساس التوزيعات المُستلمة قياساً كافياً للإيراد المُكتسب من قبل جهة مستثمرة من استثمارها في جهة زميلة أو مشروع المشترك نظراً لأن التوزيعات المُستلمة قد تنطوي على علاقة ضعيفة بأداء الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. ونظراً لأن للجهة المستثمرة سيطرة مشتركة، أو تأثيراً مهماً، على الجهة المستثمر فيها، فإن للجهة المستثمرة حصة في أداء الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، و- نتيجة لذلك - في العائد على استثمارها. تُناسب الجهة المستثمرة عن هذه الحصة من خلال توسيع نطاق قوائمها المالية لتتضمن نصيبها من فائض أو عجز تلك الجهة المستثمر فيها. ونتيجة لذلك، يوفر تطبيق طريقة حقوق الملكية تقريراً أكثر إعلاماً عن صافي أصول/حقوق ملكية الجهة المستثمرة وفائضها أو عجزها.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
18. When potential voting rights or other derivatives containing potential voting rights exist, an entity's interest in an associate or a joint venture is determined solely on the basis of existing ownership interests and does not reflect the possible exercise or conversion of potential voting rights and other derivative instruments, unless paragraph 19 applies.	18. عندما توجد حقوق تصويت ممكنة أو مشتقات أخرى تحتوي على حقوق تصويت ممكنة، تُحدد حصة الجهة في جهة زميلة أو مشروع مشترك - فقط - على أساس حصص الملكية القائمة ولا تعكس الممارسة المحتملة أو التحويل المحتمل لحقوق التصويت الممكنة والأدوات المشتقة الأخرى، ما لم تنطبق الفقرة 19.	لا	
19. In some circumstances, an entity has, in substance, an existing ownership interest as a result of a transaction that currently gives it access to the benefits associated with an ownership interest. In such circumstances, the proportion allocated to the entity is determined by taking into account the eventual exercise of those potential voting rights and other derivative instruments that currently give the entity access to the benefits.	19. في بعض الظروف، يكون للجهة - في الجوهر - حصة ملكية قائمة نتيجة لمعاملة تمنحها - في الوقت الحالي - الحق في الحصول على المنافع المرتبطة بحصة ملكية. في مثل هذه الظروف، تُحدد النسبة المخصصة للجهة من خلال الأخذ في الحسبان الممارسة اللاحقة لحقوق التصويت الممكنة والأدوات المشتقة الأخرى تلك التي تمنح الجهة - في الوقت الحالي - الحق في الحصول على المنافع.	لا	
20. IPSAS 41, Financial Instruments does not apply to interests in associates and joint ventures that are accounted for using the equity method. When instruments containing potential voting rights in substance currently give access to the benefits associated with an ownership interest in an associate or a joint venture, the instruments are not subject to IPSAS 41. In all other cases, instruments containing potential voting rights in an associate or a joint venture are accounted for in accordance with IPSAS 41.	20. لا ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i> على الحصص في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية. عندما تمنح الأدوات التي تحتوي على حقوق تصويت ممكنة - في الجوهر - في الوقت الحالي الحق في الحصول على المنافع المرتبطة بحصة ملكية في جهة زميلة أو مشروع مشترك، فإن الأدوات لا تخضع لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. أما في جميع الحالات الأخرى، فإنه تتم المحاسبة عن الأدوات التي تحتوي على حقوق تصويت ممكنة في جهة زميلة أو مشروع مشترك وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
20A. An entity also applies IPSAS 41 to other financial instruments in an associate or joint venture to which the equity method is not applied. These include long-term interests that, in substance, form part of the entity's net investment in an associate or joint venture (see paragraph 41). An entity applies IPSAS 41 to such long-term interests before it applies paragraph 41 and paragraphs 43-48 of this Standard. In applying IPSAS 41 the entity does not take account of any adjustments to the carrying amount of long-term interests that arise from applying this Standard.	20. تطبق الجهة - أيضا - معيار المحاسبة للقطاع 41 على الأدوات المالية الأخرى في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك التي لا تُطبق عليها طريقة حقوق الملكية. تتضمن هذه الأدوات المالية الحصص طويلة الأجل التي، في جوهرها، تشكل جزءاً من صافي استثمار الجهة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك (انظر الفقرة 41). تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على مثل هذه الحصص طويلة الأجل قبل أن تطبق الفقرة 41 والفقرات 43-48 من هذا المعيار. عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لا تأخذ الجهة في الحسبان أية تعديلات على القيمة الدفترية للحصص طويلة الأجل تنشأ من تطبيق هذا المعيار.	لا	
21. Unless an investment, or a portion of an investment, in an associate or a joint venture is classified as held for sale in accordance with IPSAS 44, <i>Non-Current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i> , the investment, or any retained interest in the investment not classified as held for sale, shall be classified as a non-current asset.	21. ما لم يكن الاستثمار، أو جزء من الاستثمار، في جهة زميلة أو مشروع مشترك مُصنفاً على أنه مُحتفظ به للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة، فيجب تصنيف الاستثمار، أو أي حصة مبقاة في الاستثمار غير مُصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع، على أنه أصل غير متداول.	لا	
Application of the Equity Method	تطبيق طريقة حقوق الملكية		
22. An entity with joint control of, or significant influence over, an investee shall account for its investment in an associate or a joint venture using the equity method except when that investment qualifies for exemption in accordance with paragraphs 23-25.	22. يجب على الجهة التي لها سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم، على جهة مستثمر فيها، أن تحاسب عن استثمارها في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، باستثناء عندما يكون ذلك الاستثمار مؤهلاً للإعفاء وفقاً للفقرات 23-25.	لا	
Exemptions from Applying the Equity Method	الإعفاءات من تطبيق طريقة حقوق الملكية		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>23. An entity need not apply the equity method to its investment in an associate or a joint venture if the entity is a controlling entity that is exempt from preparing consolidated financial statements by the scope exception in paragraph 5 of IPSAS 35 or if all of the following apply:</p> <p>a. The entity itself is a controlled entity and the information needs of users are met by its controlling entity's consolidated financial statements, and, in the case of a partially owned entity, all its other owners, including those not otherwise entitled to vote, have been informed about, and do not object to, the entity not applying the equity method.</p> <p>b. The entity's debt or equity instruments are not traded in a public market (a domestic or foreign stock exchange or an over-the-counter market, including local and regional markets).</p> <p>c. The entity did not file, nor is it in the process of filing, its financial statements with a securities commission or other regulatory organization, for the purpose of issuing any class of instruments in a public market.</p> <p>d. The ultimate or any intermediate controlling entity of the entity produces financial statements available for public use that comply with IPSASs, in which controlled entities are consolidated or are measured at fair value in accordance with IPSAS 35.</p>	<p>23. لا يلزم الجهة أن تطبق طريقة حقوق الملكية على استثمارها في جهة زميلة أو مشروع مشترك إذا كانت الجهة هي جهة مُسيطرة معفاة من إعداد القوائم المالية الموحدة بموجب الاستثناء من النطاق الوارد في الفقرة 5 من معيار المحاسبة للقطاع العام 35، أو إذا انطبق جميع ما يلي:</p> <p>أ. أن الجهة هي نفسها جهة مُسيطر عليها وتُلبى احتياجات المستخدمين من المعلومات من خلال القوائم المالية الموحدة للجهة المُسيطرة عليها، وفي حال كانت الجهة مملوكة - بشكل جزئي - فإن جميع ملاكها الآخريين، بما فيهم أولئك الذين ليس لهم حق التصويت، قد أُصيخوا علماً بعدم تطبيق الجهة لطريقة حقوق الملكية، ولم يعترضوا على ذلك.</p> <p>ب. لا تُتداول أدوات الدين أو حقوق الملكية للجهة في سوق عام (سوق أوراق مالية وطني أو أجنبي أو سوق موازي، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية).</p> <p>ج. لم تودع الجهة، وليست في طور إيداع، قوائمها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى، لغرض إصدار أي فئة من الأدوات في سوق عام.</p> <p>د. تُعد الجهة المُسيطرة النهائية للجهة، أو أي جهة مُسيطرة وسيطة للجهة، قوائم مالية متاحة لاستخدام العموم وتلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام، وتُوجد فيها الجهات المُسيطر عليها أو تُقاس فيها بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>24. When an investment in an associate or a joint venture is held by, or is held indirectly through, an entity that is a venture capital organization, or a mutual fund, unit trust and similar entities including investment-linked insurance funds, the entity may elect to measure that investment at fair value through surplus or deficit in accordance with IPSAS 41. An entity shall make this election separately for each associate or joint venture, at initial recognition of the associate or joint venture. An investment entity will, by definition, have made this election for its investments.</p>	<p>24. عندما يُحتفظ باستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك من قبل - أو بشكل غير مباشر من خلال - جهة هي تنظيم لرأس المال المُخاطر، أو صندوق استثمار مشترك، أو صندوق أمانة استثمارية وجهات مماثلة بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار، فإنه يمكن للجهة أن تختار أن تقيس ذلك الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويجب على الجهة أن تقوم بهذا الاختيار بشكل منفصل لكل جهة زميلة أو مشروع مشترك عند الإثبات الأولي للجهة الزميلة أو المشروع المشترك. تقوم الجهة الاستثمارية، بحكم طبيعتها، بهذا الاختيار لاستثماراتها.</p>	لا	
<p>25. When an entity has an investment in an associate, a portion of which is held indirectly through a venture capital organization, or a mutual fund, unit trust and similar entities including investment-linked insurance funds, the entity may elect to measure that portion of the investment in the associate at fair value through surplus or deficit in accordance with IPSAS 41 regardless of whether the venture capital organization, or the mutual fund, unit trust and similar entities including investment-linked insurance funds, has significant influence over that portion of the investment. If the entity makes that election, the entity shall apply the equity method to any remaining portion of its investment in an associate that is not held through a venture capital organization, or a mutual fund, unit trust and similar entities including investment-linked insurance funds. When an entity has an investment in an</p>	<p>25. عندما يكون للجهة استثمار في جهة زميلة، ويُحتفظ بجزء منه - بشكل غير مباشر - من خلال تنظيم لرأس المال المُخاطر، أو صندوق استثمار مشترك، أو صندوق أمانة استثمارية وجهات مماثلة بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار، فإنه يمكن للجهة أن تقيس ذلك الجزء من الاستثمار في الجهة الزميلة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، وذلك بغض النظر عما إذا كان لتنظيم رأس المال المُخاطر، أو لصندوق الاستثمار المشترك، أو لصندوق الأمانة الاستثمارية وللجهات المماثلة بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار، تأثير مهم على ذلك الجزء من الاستثمار. وإذا قامت الجهة بذلك الاختيار، فإنه يجب على الجهة أن تطبق طريقة حقوق الملكية على أي جزء متبقي من استثمارها في الجهة الزميلة لا يُحتفظ به من خلال تنظيم لرأس المال المُخاطر، أو صندوق استثمار مشترك، أو صندوق أمانة استثمارية</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
associate, a portion of which is held indirectly through an investment entity, the entity shall measure that portion of the investment at fair value through surplus or deficit in accordance with IPSAS 41.	وجهاً مماثلة بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار. عندما يكون للجهة استثمار في جهة زميلة، ويحتفظ بجزء منه - بشكل غير مباشر - من خلال جهة استثمارية، فإنه يجب على الجهة أن تقيس ذلك الجزء من الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.		
Classification as Held for Sale	التصنيف على أنه محتفظ به للبيع		
25A. An entity shall apply IPSAS 44 to an investment, or a portion of an investment, in an associate or a joint venture that meets the criteria to be classified as held for sale. Any retained portion of an investment in an associate or a joint venture that has not been classified as held for sale shall be accounted for using the equity method until disposal of the portion that is classified as held for sale takes place. After the disposal takes place, an entity shall account for any retained interest in the associate or joint venture in accordance with IPSAS 41 unless the retained interest continues to be an associate or a joint venture, in which case the entity uses the equity method.	25أ. يجب على الجهة أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 على الاستثمار أو الجزء من الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك الذي يستوفي الضوابط اللازمة لتصنيفه على أنه محتفظ به للبيع. ويجب أن تتم المحاسبة عن أي جزء مبقى من الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك لم يُصنف على أنه محتفظ به للبيع، باستخدام طريقة حقوق الملكية حتى يتم استبعاد الجزء المصنف على أنه محتفظ به للبيع. وبعد الاستبعاد، يجب على الجهة أن تحاسب عن أية حصة مبقاة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، ما لم تستمر الحصة المبقاة في كونها جهة زميلة أو مشروعاً مشتركاً، ففي هذه الحالة تستخدم الجهة طريقة حقوق الملكية.	لا	
25B. When an investment, or a portion of an investment, in an associate or a joint venture previously classified as held for sale no longer meets the criteria to be so classified, it shall be accounted for using the equity method retrospectively as from the date of its classification as held for sale. Financial statements for the periods since	25ب. عندما لا يُعد الاستثمار، أو الجزء من الاستثمار، في جهة زميلة أو مشروع مشترك، الذي صُنّف سابقاً على أنه محتفظ به للبيع، مستوفياً للضوابط اللازمة لتصنيفه على هذا النحو، فيجب أن تتم المحاسبة عنه باستخدام طريقة حقوق الملكية بأثر رجعي اعتباراً من تاريخ تصنيفه على أنه محتفظ به للبيع. ويجب أن تُعدّل تبعاً	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
classification as held for sale shall be amended accordingly.	لذلك القوائم المالية للفترات منذ التصنيف على أنه محتفظ به للبيع.		
Discontinuing the Use of the Equity Method	التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية		
<p>26. An entity shall discontinue the use of the equity method from the date when its investment ceases to be an associate or a joint venture as follows:</p> <p>a. If the investment becomes a controlled entity, the entity shall account for its investment in accordance with IPSAS 40, Public Sector Combinations and IPSAS 35.</p> <p>b. If the retained interest in the former associate or joint venture is a financial asset, the entity shall measure the retained interest at fair value. The fair value of the retained interest shall be regarded as its fair value on initial recognition as a financial asset in accordance with IPSAS 41. The entity shall recognize in surplus or deficit any difference between:</p> <p>i. The fair value of any retained interest and any proceeds from disposing of a part interest in the associate or joint venture; and</p> <p>ii. The carrying amount of the investment at the date the equity method was discontinued.</p> <p>c. When an entity discontinues the use of the equity method, the entity shall account for all amounts previously recognized directly in the entity's net assets/equity in relation to that investment on the</p>	<p>26. يجب على الجهة أن تتوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه استثمارها عن كونه جهة زميلة أو مشروعاً مشتركاً، وذلك كما يلي:</p> <p>أ. إذا أصبح الاستثمار جهة مسيطر عليها، فإنه يجب على الجهة أن تحاسب عن استثمارها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، <i>تجميع العمليات في القطاع العام</i> ومعيار المحاسبة للقطاع العام 35.</p> <p>ب. إذا كانت الحصة المبقاة في الجهة الزميلة السابقة أو المشروع المشترك السابق أصلاً مالياً، فإنه يجب على الجهة أن تقيس الحصة المبقاة بالقيمة العادلة. ويجب اعتبار القيمة العادلة للحصة المبقاة قيمتها العادلة عند الإثبات الأولي لها على أنها أصل مالي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويجب على الجهة أن تثبت ضمن الفائض أو العجز أي فرق بين:</p> <p>(1) القيمة العادلة لأي حصة مبقاة وأي متحصلات من استبعاد حصة جزئية في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك؛ و</p> <p>(2) القيمة الدفترية للاستثمار في التاريخ الذي تم فيه التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية.</p> <p>ج. عندما تتوقف الجهة عن استخدام طريقة حقوق الملكية، فإنه يجب على الجهة أن تحاسب عن جميع المبالغ المثبتة - سابقاً - بشكل مباشر ضمن صافي أصول/حقوق ملكية الجهة فيما يتعلق بذلك</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
same basis as would have been required if the investee had directly disposed of the related assets or liabilities.	الاستثمار على الأساس نفسه الذي كان سيُطلب إذا استبعدت الجهة المستثمر فيها - بشكل مباشر - الأصول أو الالتزامات المتعلقة به.		
27. If an investment in an associate becomes an investment in a joint venture or an investment in a joint venture becomes an investment in an associate, the entity continues to apply the equity method and does not remeasure the retained interest.	27. إذا أصبح استثمار في جهة زميلة استثماراً في مشروع مشترك، أو إذا أصبح استثمار في مشروع مشترك استثماراً في جهة زميلة، فإن الجهة تستمر في طريقة حقوق الملكية ولا تعيد قياس الحصة المبقاة.	لا	
Changes in Ownership Interest	التغيرات في حصة الملكية		
28. If an entity's ownership interest in an associate or a joint venture is reduced, but the investment continues to be classified either as an associate or a joint venture respectively, the entity shall transfer directly to accumulated surpluses or deficits the proportion of the gain or loss that had previously been recognized in net assets/equity relating to that reduction in ownership interest if that gain or loss would be required to be transferred directly to accumulated surpluses or deficits on the disposal of the related assets or liabilities.	28. إذا انخفضت حصة ملكية الجهة في جهة زميلة أو مشروع مشترك، ولكن استمر تصنيف الاستثمار إما على أنه جهة زميلة أو مشروع مشترك على التوالي، فإنه يجب على الجهة أن تحول - بشكل مباشر - إلى الفائض أو العجز المتراكم الجزء التناسبي من المكسب أو الخسارة المُثبت - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية والمتعلق بذلك الانخفاض في حصة الملكية، وذلك إذا كان سيُطلب أن يُحول ذلك المكسب أو الخسارة - بشكل مباشر - إلى الفائض أو العجز المتراكم عند استبعاد الأصول أو الالتزامات ذات العلاقة.	لا	
Equity Method Procedures	إجراءات طريقة حقوق الملكية		
29. Many of the procedures that are appropriate for the application of the equity method are similar to the consolidation procedures described in IPSAS 35. Furthermore, the concepts underlying the procedures used in accounting for the acquisition of a controlled entity are also adopted in accounting for the acquisition of an investment in an associate or a joint venture.	29. كثير من الإجراءات التي تُعد مناسبة لتطبيق طريقة حقوق الملكية مشابهة لإجراءات التوحيد الموضحة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35. إضافة إلى ذلك، فإن المفاهيم التي تستند إليها الإجراءات المستخدمة في المحاسبة عن الاستحواذ على جهة مسيطر عليها تُطبق - أيضاً - في المحاسبة عن اقتناء استثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>30. An economic entity's share in an associate or a joint venture is the aggregate of the holdings in that associate or joint venture by the controlling entity and its controlled entities. The holdings of the economic entity's other associates or joint ventures are ignored for this purpose. When an associate or a joint venture has controlled entities, associates or joint ventures, the surplus or deficit and net assets taken into account in applying the equity method are those recognized in the associate's or joint venture's financial statements (including the associate's or joint venture's share of the surpluses or deficits and net assets of its associates and joint ventures), after any adjustments necessary to give effect to uniform accounting policies (see paragraphs 37–39).</p>	<p>30. نصيب الجهة الاقتصادية في جهة زميلة أو مشروع مشترك هو مجموع الحيازات من قبل الجهة المسيطرة وجهاتها المسيطر عليها في تلك الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. ولهذا الغرض، تُتجاهل حيازات الجهة الاقتصادية في الجهات الزميلة الأخرى أو المشاريع المشتركة الأخرى. وعندما يكون لجهة زميلة أو مشروع مشترك جهات مسيطر عليها، أو جهات زميلة أو مشاريع مشتركة، فإن الفائض أو العجز وصافي الأصول المأخوذة في الحساب عند تطبيق طريقة حقوق الملكية هي تلك المثبتة في القوائم المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك (بما في ذلك نصيب الجهة الزميلة أو المشروع المشترك من فائض أو عجز وصافي أصول جهاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة)، بعد أي تعديلات ضرورية لتوحيد السياسات المحاسبية (أنظر الفقرات 37-39).</p>	لا	
<p>31. Gains and losses resulting from "upstream" and "downstream" transactions involving assets that do not constitute an operation, as defined in IPSAS 40, between an entity (including its consolidated controlled entities) and its associate or joint venture are recognized in the entity's financial statements only to the extent of unrelated investors' interests in the associate or joint venture. "Upstream" transactions are, for example, sales of assets from an associate or a joint venture to the investor. The entity's share in the associate's or the joint venture's gains or losses resulting from these transactions is eliminated. "Downstream" transactions are, for example, sales or</p>	<p>31. تُثبت في القوائم المالية للجهة المكاسب والخسائر الناتجة عن المعاملات "الصاعدة" و"النازلة" التي تنطوي على أصول لا تشكل عملية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، بين الجهة (بما في ذلك جهاتها المسيطر عليها الموحدة) وجهتها الزميلة أو مشروعها المشترك - فقط - بقدر حصص المستثمرين غير ذوي العلاقة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. المعاملات "الصاعدة" هي، على سبيل المثال، مبيعات أصول من جهة زميلة أو مشروع مشترك إلى الجهة المستثمرة. ويُستبعد نصيب الجهة المستثمرة في مكاسب أو خسارة الجهة الزميلة أو المشروع المشترك الناتجة من هذه المعاملات. المعاملات "النازلة" هي، على سبيل المثال، مبيعات أو مساهمات بأصول من</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
contributions of assets from the investor to its associate or its joint venture.	الجهة المستثمرة إلى جهتها الزميلة أو مشروعها المشترك.		
32. When downstream transactions provide evidence of a reduction in the net realizable value of the assets to be sold or contributed, or of an impairment loss of those assets, those losses shall be recognized in full by the investor. When upstream transactions provide evidence of a reduction in the net realizable value of the assets to be purchased or of an impairment loss of those assets, the investor shall recognize its share in those losses.	32. عندما توفر المعاملات النازلة دليلاً على انخفاض في صافي القيمة القابلة للتحقق للأصول التي ستُباع أو يُساهم بها، أو خسارة هبوط في قيمة تلك الأصول، فإنه يجب أن تُثبت تلك الخسائر بالكامل من قبل الجهة المستثمرة. وعندما توفر المعاملات الصاعدة دليلاً على انخفاض في صافي القيمة القابلة للتحقق للأصول التي ستُستَترَى أو خسارة هبوط في قيمة تلك الأصول، فإنه يجب على الجهة المستثمرة أن تُثبت نصيبها من تلك الخسائر.	لا	
33. The gain or loss resulting from the contribution of non-monetary assets that do not constitute an operation, as defined in IPSAS 40, to an associate or a joint venture in exchange for an equity interest in that associate or joint venture shall be accounted for in accordance with paragraph 31, except when the contribution lacks commercial substance, as that term is described in IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> . If such a contribution lacks commercial substance, the gain or loss is regarded as unrealized and is not recognized unless paragraph 34 also applies. Such unrealized gains and losses shall be eliminated against the investment accounted for using the equity method and shall not be presented as deferred gains or losses in the entity's consolidated statement of financial position or in the entity's statement of financial	33. تجب المحاسبة عن المكسب أو الخسارة الناتجة عن المساهمة بأصول غير نقدية التي لا تشكل عملية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، لجهة زميلة أو مشروع مشترك في مقابل حصة ملكية في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، وفقاً للفقرة 31، باستثناء عندما تفتقر المساهمة إلى جوهر تجاري، على النحو الموضح به ذلك المصطلح في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> ، إذا كانت مثل هذه المساهمة تفتقر إلى جوهر تجاري، فإن المكسب أو الخسارة تُعد غير محققة ولا تُثبت ما لم تنطبق - أيضاً - الفقرة 34. ويجب أن تُستبعد مثل هذه المكاسب أو الخسائر غير المحققة مقابل الاستثمار الذي تمت المحاسبة عنه باستخدام طريقة حقوق الملكية، ولا يجوز أن تُعرض على أنها مكاسب أو خسائر مؤجلة في قائمة المركز المالي الموحدة للجهة، أو في قائمة المركز المالي للجهة، التي تمت فيها المحاسبة عن الاستثمارات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
position in which investments are accounted for using the equity method.	باستخدام طريقة حقوق الملكية.		
34. If, in addition to receiving an equity interest in an associate or a joint venture, an entity receives monetary or non-monetary assets, the entity recognizes in full in surplus or deficit the portion of the gain or loss on the contribution relating to the monetary or non-monetary assets received.	34. إذا استلمت الجهة أصولاً نقدية أو غير نقدية، إضافة إلى تلقي حصة ملكية في جهة زميلة أو مشروع مشترك، فإن الجهة تثبت - بالكامل - ضمن الفائض أو العجز الجزء من المكسب أو الخسارة من المساهمة غير النقدية المتعلقة بالأصول النقدية أو غير النقدية المُستلمة.	لا	
34A. The gain or loss resulting from a downstream transaction involving assets that constitute an operation, as defined in IPSAS 40, between an entity (including its consolidated controlled entities) and its associate or joint venture is recognized in full in the investor's financial statements.	34أ. المكسب أو الخسارة الناتجة عن معاملة نازلة تنطوي على أصول تشكل عملية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، بين الجهة (بما في ذلك جهاتها المسيطر عليها المُوحدة) ووجهتها الزميلة أو مشروعها المشترك، تُثبت - بالكامل - في القوائم المالية للجهة المستثمرة.	لا	
34B. An entity might sell or contribute assets in two or more arrangements (transactions). When determining whether assets that are sold or contributed constitute an operation, as defined in IPSAS 40, an entity shall consider whether the sale or contribution of those assets is part of multiple arrangements that should be accounted for as a single transaction in accordance with the requirements in paragraph 53 of IPSAS 35.	34ب. قد تبيع الجهة أو تساهم بأصول من خلال ترتيبين (معاملتين) أو أكثر. عند تحديد ما إذا كانت الأصول المباعة أو المساهم بها تشكل عملية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، فإنه يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان ما إذا كان بيع أو المساهمة بتلك الأصول هو جزء من ترتيبات متعددة ينبغي المحاسبة عنها على أنها معاملة واحدة وفقاً للمتطلبات في الفقرة 53 من معيار المحاسبة للقطاع العام 35.	لا	
35. An investment is accounted for using the equity method from the date on which it becomes an associate or a joint venture. On acquisition of the investment, any difference between the cost of the investment and the entity's share of the net fair value of the investee's identifiable assets and liabilities is accounted for as follows:	35. تتم المحاسبة عن الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يصبح فيه جهة زميلة أو مشروع مشترك. وعند اقتناء الاستثمار، تتم المحاسبة عن أي فرق بين تكلفة الاستثمار ونصيب الجهة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد للجهة المستثمر فيها كما يلي:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>a. When an entity has included goodwill relating to an associate or a joint venture in the carrying amount of the investment, amortization of that goodwill is not permitted.</p> <p>b. Any excess of the entity's share of the net fair value of the investee's identifiable assets and liabilities over the cost of the investment is included as revenue in the determination of the entity's share of the associate or joint venture's surplus or deficit in the period in which the investment is acquired.</p> <p>Appropriate adjustments to the entity's share of the associate's or joint venture's surplus or deficit after acquisition are made in order to account, for example, for depreciation of the depreciable assets based on their fair values at the acquisition date. Similarly, appropriate adjustments to the entity's share of the associate's or joint venture's surplus or deficit after acquisition are made for impairment losses such as for property, plant and equipment or, where relevant, goodwill.</p>	<p>أ. عندما تكون الجهة قد صمّنت شهرة متعلقة بجهة زميلة أو مشروع مشترك في القيمة الدفترية للاستثمار، فإنه لا يسمح باستنفاد تلك الشهرة.</p> <p>ب. تُصمّن أي زيادة لنصيب الجهة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد للجهة المستثمر فيها عن تكلفة الاستثمار على أنها إيراد عند تحديد نصيب الجهة من فائض أو عجز الجهة الزميلة أو المشروع المشترك في الفترة التي يُقتنى فيها الاستثمار.</p> <p>وتُجرى التعديلات المناسبة على نصيب الجهة من فائض أو عجز الجهة الزميلة أو المشروع المشترك بعد الاستحواذ من أجل، على سبيل المثال، المحاسبة عن استهلاك الأصول القابلة للاستهلاك المُستند إلى قيمها العادلة في تاريخ الاستحواذ. وبالمثل، تُجرى التعديلات المناسبة على نصيب الجهة من فائض أو عجز الجهة الزميلة أو المشروع المشترك بعد الاستحواذ فيما يخص خسائر الهبوط، مثلًا في قيمة العقارات والآلات والمعدات أو، عندما يكون ملائمًا، في الشهرة.</p>		
<p>36. The most recent available financial statements of the associate or joint venture are used by the entity in applying the equity method. When the end of the reporting period of the entity is different from that of an associate or a joint venture the entity either:</p> <p>a. Obtains, for the purpose of applying the equity method, additional financial information as of the same date as the financial statements of the entity; or</p>	<p>36. تُستخدم أحدث قوائم مالية متاحة للجهة الزميلة أو المشروع المشترك من قبل الجهة عند تطبيق طريقة حقوق الملكية. وعندما تختلف نهاية فترة القوائم المالية للجهة عن نهاية فترة القوائم المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك، فإن الجهة:</p> <p>أ. تحصل - لغرض تطبيق طريقة حقوق الملكية - على معلومات مالية إضافية كما في نفس تاريخ القوائم المالية للجهة؛ أو</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
b. Uses the most recent financial statements of the associate or joint venture adjusted for the effects of significant transactions or events that occur between the date of those financial statements and the date of the entity's financial statements.	ب. تستخدم أحدث قوائم مالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك بعد تعديلها بآثار المعاملات أو الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ تلك القوائم المالية وتاريخ القوائم المالية للجهة.		
37. The entity's financial statements shall be prepared using uniform accounting policies for like transactions and events in similar circumstances.	37. يجب أن تُعد القوائم المالية للجهة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث المتماثلة في الظروف المماثلة.	لا	
38. Except as described in paragraph 39, if an associate or a joint venture uses accounting policies other than those of the entity for like transactions and events in similar circumstances, adjustments shall be made to make the associate's or joint venture's accounting policies conform to those of the entity when the associate's or joint venture's financial statements are used by the entity in applying the equity method.	38. باستثناء ما هو مبين في الفقرة 39، إذا استخدمت جهة زميلة أو مشروع مشترك سياسات محاسبية غير تلك التي تستخدمها الجهة للمعاملات والأحداث المتماثلة في ظروف متماثلة، فإنه يجب أن تُجرى تعديلات لجعل السياسات المحاسبية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك تتوافق مع السياسات المحاسبية للجهة عندما تُستخدم القوائم المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك من قبل الجهة في تطبيق طريقة حقوق الملكية.	لا	
39. Notwithstanding the requirements in paragraph 38, if an entity has an interest in an associate or a joint venture that is an investment entity, the entity shall, when applying the equity method, retain the fair value measurement applied by that investment entity associate or joint venture to its interest in controlled entities.	39. على الرغم من المتطلبات الواردة في الفقرة 38، إذا كانت الجهة لها حصة في جهة زميلة أو مشروع مشترك وتكون هذه الجهة الزميلة أو المشروع المشترك جهة استثمارية، فإنه يجب على الجهة - عند تطبيق طريقة حقوق الملكية - الإبقاء على قياس القيمة العادلة التي تطبقها تلك الجهة الزميلة أو المشروع المشترك على حصتها في الجهات المسيطر عليها.	لا	
40. If an associate or a joint venture has outstanding cumulative preference shares that are held by parties other than the entity and are classified as equity, the entity	40. إذا كان لجهة زميلة أو مشروع مشترك أسهم ممتازة قائمة مجمعة للأرباح يُحتفظ بها من قبل أطراف أخرى بخلاف الجهة وتُصنف على أنها حقوق ملكية، فإن الجهة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
computes its share of surplus or deficit after adjusting for the dividends on such shares, whether or not the dividends have been declared	تحسب نصيبها من الفائض أو العجز بعد التعديل بتوزيعات أرباح على مثل هذه الأسهم، سواء أُعلن عن توزيعات الأرباح، أو لم يُعلن عنها.		
41. If an entity's share of the deficit of an associate or a joint venture equals or exceeds its interest in the associate or joint venture, the entity discontinues recognizing its share of further deficits. The interest in an associate or a joint venture is the carrying amount of the investment in the associate or joint venture determined using the equity method together with any long-term interests that, in substance, form part of the entity's net investment in the associate or joint venture. For example, an item for which settlement is neither planned nor likely to occur in the foreseeable future is, in substance, an extension of the entity's investment in that associate or joint venture. Such items may include preference shares and long-term receivables or loans, but do not include trade receivables, trade payables or any long-term receivables for which adequate collateral exists, such as secured loans. Deficits recognized using the equity method in excess of the entity's investment in ordinary shares are applied to the other components of the entity's interest in an associate or a joint venture in the reverse order of their seniority (i.e. priority in liquidation).	41. إذا عادل أو تجاوز نصيب الجهة من عجز جهة زميلة أو مشروع مشترك حصتها في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، فإن الجهة تتوقف عن إثبات نصيبها من العجزات الإضافية، وتكون الحصة في جهة زميلة أو مشروع مشترك هي القيمة الدفترية للاستثمار في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك مُحدد باستخدام طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى أي حصص طويلة الأجل تشكل - في الجوهر - جزء من صافي استثمار الجهة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. فعلى سبيل المثال، البند غير المُخطط لتسويته أو من غير المرجح أن تحدث تسويته في المستقبل القريب، يُعد - في الجوهر - امتداداً لاستثمار الجهة في تلك الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. وقد تشمل مثل هذه البنود الأسهم الممتازة والذمم المدينة أو القروض طويلة الأجل، ولكنها لا تشمل الذمم المدينة التجارية أو الذمم الدائنة التجارية أو أي ذمم مدينة طويلة الأجل توجد لها ضمانات كافية، مثل القروض المضمونة. وتُطبق العجزات المثبتة باستخدام طريقة حقوق الملكية بما يزيد على استثمار الجهة في الأسهم العادية على المكونات الأخرى لحصة الجهة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك بترتيب معاكس لأقدميتها (أي الأولوية في التصفية).	لا	
42. After the entity's interest is reduced to zero, additional deficits are provided for, and a liability is recognized, only	42. بعد أن تُخفض حصة الجهة إلى الصفر، يتم تحمل العجزات الإضافية، ويُثبت التزام - فقط - يقدر ما	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
to the extent that the entity has incurred legal or constructive obligations or made payments on behalf of the associate or joint venture. If the associate or joint venture subsequently reports surpluses, the entity resumes recognizing its share of those surpluses only after its share of the surpluses equals the share of deficits not recognized.	تتكبده الجهة من واجبات نظامية أو ضمنية أو ما قامت به من مدفوعات نيابة عن الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. وإذا قامت الجهة الزميلة أو المشروع المشترك بالتقرير - لاحقاً - عن فوائض، فإن الجهة تستأنف إثبات نصيبها من تلك الفوائض - فقط - بعد أن يتعادل نصيبها من الفوائض مع نصيبها غير المُثبت من العجزات.		
Impairment Losses	خسائر الهبوط في القيمة		
43. After application of the equity method, including recognizing the associate's or joint venture's deficits in accordance with paragraph 41, the entity applies paragraphs 44A-44C to determine whether there is any objective evidence that its net investment in the associate or joint venture is impaired.	43. بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، بما في ذلك إثبات عجزات الجهة الزميلة أو المشروع المشترك وفقاً للفقرة 41، فإن الجهة تطبق الفقرات 44-44ج لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي فعلي أن صافي استثمارها في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك قد هبطت قيمته.	لا	
44. [Deleted].	44. [حذفت].	لا	
44A. The net investment in an associate or joint venture is impaired and impairment losses are incurred if, and only if, there is objective evidence of impairment as a result of one or more events that occurred after the initial recognition of the net investment (a 'loss event') and that loss event (or events) has an impact on the estimated future cash flows from the net investment that can be reliably estimated. It may not be possible to identify a single, discrete event that caused the impairment. Rather the combined effect of several events may have caused the impairment. Losses expected as a result of future events, no matter how likely, are not recognized.	44أ. تهبط قيمة صافي الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك ويتم تكبد خسائر الهبوط إذا، و فقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على الهبوط نتيجة لحدث واحد أو أكثر وقع بعد الإثبات الأولي لصافي الاستثمار ("حدث خسارة") وأن حدث الخسارة ذلك (أو أحداث الخسارة تلك) له تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره من صافي الاستثمار يمكن تقديره بموثوقية. قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل تسبب في الهبوط. وبدلاً من ذلك فإن الأثر المجمع لعدة أحداث قد يكون هو الذي تتسبب في الهبوط. ولا	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>Objective evidence that the net investment is impaired includes observable data that comes to the attention of the entity about the following loss events:</p> <p>(a) Significant financial difficulty of the associate or joint venture;</p> <p>(b) A breach of contract, such as a default or delinquency in payments by the associate or joint venture;</p> <p>(c) The entity, for economic or legal reasons relating to its associate's or joint venture's financial difficulty, granting to the associate or joint venture a concession that the entity would not otherwise consider; (d) It becoming probable that the associate or joint venture will enter bankruptcy or other financial reorganization; or (e) The disappearance of an active market for the net investment because of financial difficulties of the associate or joint venture.</p>	<p>يتم إثبات الخسائر المتوقعة كنتيجة للأحداث المستقبلية، بغض النظر عن مدى احتماليتها. الدليل الموضوعي على أن صافي الاستثمار قد هبطت قيمته يتضمن بيانات ممكن رصدها تسترعي انتباه الجهة عن أحداث الخسارة التالية:</p> <p>(أ) صعوبات مالية كبيرة للجهة الزميلة أو المشروع المشترك؛ أو</p> <p>(ب) مخالفة لعقد مثل التعثر أو التأخر عن السداد من قبل الجهة الزميلة أو المشروع المشترك؛ أو</p> <p>(ج) لأسباب اقتصادية أو نظامية مرتبطة بالصعوبات المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك، تمنح الجهة الجهة الزميلة أو المشروع المشترك تيسيرا ما كانت لتتظر في منحه لولا تلك الأسباب؛ أو</p> <p>(د) يصبح من المحتمل أن تدخل الجهة الزميلة أو يدخل المشروع المشترك في إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو</p> <p>(هـ) اختفاء سوق نشطة لصافي الاستثمار بسبب الصعوبات المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك.</p>		
<p>44B. The disappearance of an active market because the associate's or joint venture's equity or financial</p>	<p>44ب. اختفاء سوق نشطة بسبب أن حقوق ملكية أو الأدوات المالية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك لم</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
instruments are no longer publicly traded is not evidence of impairment. A downgrade of an associate's or joint venture's credit rating or a decline in the fair value of the associate or joint venture, is not of itself, evidence of impairment, although it may be evidence of impairment when considered with other available information.	تعد تداول في سوق عامة لا يُعد دليلًا على الهبوط في القيمة. ولا يُعد تخفيض التصنيف الائتماني للجهة الزميلة أو المشروع المشترك دليلًا، في حد ذاته، على الهبوط في القيمة، على الرغم من أنه قد يكون دليلًا على الهبوط في القيمة عند أخذه في الاعتبار مع المعلومات الأخرى المتاحة.		
44C. In addition to the types of events in paragraph 44A, objective evidence of impairment for the net investment in the equity instruments of the associate or joint venture includes information about significant changes with an adverse effect that have taken place in the technological, market, economic or legal environment in which the associate or joint venture operates, and indicates that the cost of the investment in the equity instrument may not be recovered. 1600 INVESTMENTS IN ASSOCIATES AND JOINT VENTURES IPSAS 36 A significant or prolonged decline in the fair value of an investment in an equity instrument below its cost is also objective evidence of impairment.	44ج. بالإضافة إلى أنواع الأحداث في الفقرة 44أ، يتضمن الدليل الموضوعي على الهبوط في صافي الاستثمار في أدوات حقوق الملكية للجهة الزميلة أو المشروع المشترك المعلومات عن التغييرات الهامة ذات الآثار السلبية التي حدثت في البيئة التقنية، أو السوقية، أو الاقتصادية، أو النظامية التي تعمل فيها الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، وتشير إلى أن تكلفة الاستثمار في أدوات حقوق الملكية قد لا يمكن استردادها. الهبوط الهام أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمار في أدوات حقوق الملكية إلى ما دون تكلفتها يعد - أيضاً - دليلًا موضوعيًا على الهبوط في القيمة.	لا	
45. Whenever application of paragraphs 44A-44C indicates that the investment in an associate or a joint venture may be impaired, an entity applies IPSAS 26, Impairment of Cash-Generating Assets, and possibly, IPSAS 21, Impairment of Non-Cash-Generating Assets.	45. عندما يشير تطبيق الفقرات 44أ-44ج إلى أن الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك ربما قد هبطت قيمته، فإن الجهة تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 26، <i>الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد</i> ، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 21، <i>الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد</i> إذا انطبق.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>46. IPSAS 26 directs an entity to determine the value in use of the cash-generating investment. In determining the value in use of the cash-generating investment in accordance with IPSAS 26, an entity estimates:</p> <p>a. Its share of the present value of the estimated future cash flows expected to be generated by the associate or joint venture, including the cash flows from the operations of the associate or joint venture and the proceeds from the ultimate disposal of the investment; or</p> <p>b. The present value of the estimated future cash flows expected to arise from dividends or similar distributions to be received from the investment, and from its ultimate disposal.</p> <p>Using appropriate assumptions, both methods give the same result.</p>	<p>46. يوجه معيار المحاسبة للقطاع العام 26 الجهة بتحديد القيمة من الاستخدام للاستثمار المولد للنقد. عند تحديد القيمة من استخدام للاستثمار المولد للنقد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 26، فإن الجهة تقوم بتقدير:</p> <p>أ. نصيبها من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة المتوقع توليدها من قبل الجهة الزميلة أو المشروع المشترك، بما في ذلك التدفقات النقدية من عمليات الجهة الزميلة أو المشروع المشترك والمتحصلات من الاستبعاد النهائي للاستثمار؛ أو</p> <p>ب. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة المتوقع أن تنشأ عن توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة التي سُنستلم من الاستثمار ومن الاستبعاد النهائي له.</p> <p>وتعطي كلتا الطريقتين النتائج نفسها عند استخدام افتراضات مناسبة.</p>	لا	
<p>47. IPSAS 21 requires that, if the recoverable service amount of an asset is less than its carrying amount, the carrying amount shall be reduced to its recoverable service amount. Recoverable service amount is the higher of an asset's fair value, less costs to sell and its value in use. Value in use of a non-cash-generating asset is defined as the present value of the asset's remaining service potential. The present value of the remaining service potential may be assessed using the depreciated</p>	<p>47. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أن تُخفض القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل إذا كان مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل غير المولد للنقد أقل من قيمته الدفترية. مبلغ الخدمات الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام للأصل، أيهما أكبر. وتُعرّف القيمة من الاستخدام للأصل غير المولد للنقد على أنها القيمة الحالية للخدمات الممكنة المتبقية للأصل. ويمكن تقدير القيمة الحالية للخدمات الممكنة المتبقية باستخدام</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
replacement cost approach, the restoration cost approach or the service units approach, as appropriate.	مدخل تكلفة الإطلال المستهلكة أو مدخل تكلفة الاستعادة أو مدخل وحدات الخدمة، حسب ما يكون مناسباً.		
48. The recoverable amount of an investment in an associate or a joint venture shall be assessed for each associate or joint venture, unless the associate or joint venture does not generate cash inflows from continuing use that are largely independent of those from other assets of the entity.	48. يجب أن يُقدَّر المبلغ الممكن استرداده من الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك لكل جهة زميلة أو مشروع مشترك، ما لم تكن الجهة الزميلة أو المشروع المشترك لا يولد تدفقات نقدية داخلية من الاستخدام المستمر تكون مستقلة - إلى حد كبير - عن التدفقات النقدية المولدة من الأصول الأخرى للجهة.	لا	
Separate Financial Statements	القوائم المالية المنفصلة		
49. An investment in an associate or a joint venture shall be accounted for in the entity's separate financial statements in accordance with paragraph 12 of IPSAS 34, <i>Separate Financial Statements</i>	49. يجب أن تتم المحاسبة عن الاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك في القوائم المالية المنفصلة للجهة وفقاً للفقرة 12 من معيار المحاسبة للقطاع العام 34، <i>القوائم المالية المنفصلة</i> .	لا	
Transitional Provisions	أحكام انتقالية		
50. The transitional provisions for changing from proportionate consolidation to the equity method, or from the equity method to accounting for assets and liabilities in respect of a joint operation are set out in IPSAS 37.	50. إن الأحكام الانتقالية للتغيير من التوحيد التناسبي إلى طريقة حقوق الملكية، أو من طريقة حقوق الملكية إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات فيما يتعلق بعملية مشتركة مبينة في معيار المحاسبة للقطاع العام 37.	لا	
Effective Date	تاريخ السريان		
51. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before	51. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31	نعم	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
January 1, 2017, it shall disclose that fact and apply IPSAS 34, IPSAS 35, IPSAS 37, and IPSAS 38, <i>Disclosure of Interests in Other Entities</i> , at the same time.	ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 34، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 35، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 37، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 38، <i>الإفصاح عن الحصص في جهات أخرى</i> ، في الوقت نفسه.		
51A. Paragraphs 6 and 7 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	51أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51B. Paragraph 26 was amended by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply this amendment for Annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.	51ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51C. Paragraphs 31 and 33 were amended and paragraphs 34A and 34B added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments prospectively for annual	51ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
financial statements covering periods beginning on or after a date to be determined by the IPSASB. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period earlier, it shall disclose that fact and, if it has not already done so, apply IPSAS 40 at the same time.			بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51D. Paragraphs 20, 24, 25, 26, 43, 44 and 45 were amended and paragraphs 44A, 44B and 44C were added by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	51د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51E. Paragraphs 20, 24, 25, 26, 43, 44 and 45 were amended and paragraphs 44A, 44B and 44C were added by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	51هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51F. Paragraph 24 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering	51و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2019, it shall disclose that fact. amendments retrospectively in accordance with IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i>, for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2022, except as specified in paragraphs 51G–51I. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2022, it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.</p>			<p>للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>51G. An entity that first applies the amendments in paragraph 51F at the same time it first applies IPSAS 41 shall apply the transition requirements in IPSAS 41 to the long-term interests described in paragraph 20A.</p>	<p>51ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].</p>	<p>نعم</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>51H. An entity that first applies the amendments in paragraph 51F after it first applies IPSAS 41 shall apply the transition requirements in IPSAS 41 necessary for applying the requirements set out in paragraph 20A to long-term interests. For that purpose, references to the date of initial application in IPSAS 41 shall be read as referring to the beginning of the annual reporting period in which the</p>	<p>51ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].</p>	<p>نعم</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث</p>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
entity first applies the amendments (the date of initial application of the amendments). The entity is not required to restate prior periods to reflect the application of the amendments. The entity may restate prior periods only if it is possible without the use of hindsight.			إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51I. If an entity does not restate prior periods applying paragraph 51H, at the date of initial application of the amendments it shall recognize in the opening accumulated surplus or deficit (or other component of net assets/equity, as appropriate) any difference between: (a) The previous carrying amount of long-term interests described in paragraph 20A at that date; and (b) The carrying amount of those long-term interests at that date.	51ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
51J. Paragraph 21 was amended and paragraphs 25A and 25B and the related heading were added by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.	51ي. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرة 21، وأضاف الفقرتين 25أ و25ب والعنوان المتعلق بهما. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
51K. Paragraph 33 was amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies this amendment for a period beginning	51ك. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرة 33. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.		
52. When an entity adopts the accrual basis IPSASs as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	52. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	لا	
Withdrawal and Replacement of IPSAS 7 (December 2006)	سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 7 (ديسمبر 2006)		
53. This Standard supersedes IPSAS 7, <i>Investments in Associates</i> (December 2006). IPSAS 7 remains applicable until IPSAS 36 is applied or becomes effective, whichever is earlier.	53. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 36].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

5. مثال توضيحي

ILLUSTRATIVE EXAMPLE—LONG-TERM INTERESTS IN ASSOCIATES AND JOINT VENTURES	مثال توضيحي – الحصص طويلة الأجل في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة
<i>This example accompanies, but is not part of, IPSAS 36.</i>	<i>يرافق هذا المثال معيار المحاسبة للقطاع العام 36 لكنه لا يشكل جزءاً منه.</i>
<p>This example portrays a hypothetical situation illustrating how an entity (investor) accounts for long-term interests that, in substance, form part of the entity's net investment in an associate (long-term interests) applying IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i>, and IPSAS 36 based on the assumptions presented. The entity applies IPSAS 41 in accounting for long-term interests. The entity applies IPSAS 36 to its net investment in the associate, which includes long-term interests. The analysis in this example is not intended to represent the only manner in which the requirements in IPSAS 36 could be applied.</p>	<p>يرسم هذا المثال حالة فرضية توضح كيف تحاسب جهة مستثمرة عن الحصص طويلة الأجل التي، في جوهرها، تشكل جزءاً من صافي استثمار الجهة في جهة زميلة (يشار إليها في هذه المثال بـ "الحصص طويلة الأجل") بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i>، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36 بناءً على الافتراضات المعروضة. تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في المحاسبة عن الحصص طويلة الأجل. تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 36 على صافي استثمارها في الجهة الزميلة، والذي يتضمن الحصص طويلة الأجل. لا يُقصد بالتحليل الوارد في هذا المثال أن يمثل الطريقة الوحيدة التي يمكن بها أن تُطبق المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 36.</p>
Assumptions	الافتراضات
<p>The investor has the following three types of interests in the associate:</p> <p>(a) O Shares—ordinary shares representing a 40% ownership interest to which the investor applies the equity method. This interest is the least senior of the three interests, based on their relative priority in liquidation.</p> <p>(b) P Shares—non-cumulative preference shares that form part of the net investment in the associate and that the investor measures at fair value through surplus or deficit applying IPSAS 41.</p> <p>(c) LT Loan—a long-term loan that forms part of the net investment in the associate and that the investor measures at amortized cost applying IPSAS 41 with a stated interest rate and an effective interest rate of 5% a year. The associate makes interest-only payments to the investor each year. The LT Loan is the most senior of the three interests.</p>	<p>لدى الجهة المستثمرة الأنواع الثلاثة الآتية من الحصص في الجهة الزميلة:</p> <p>(أ) أسهم عادية – أسهم عادية تمثل حصة ملكية نسبتها 40% تطبق عليها الجهة المستثمرة طريقة حقوق الملكية. هذه الحصة هي أدنى الحصص الثلاث من حيث الأقدمية، بناءً على أولويتها النسبية في التصفية.</p> <p>(ب) أسهم ممتازة – أسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في الجهة الزميلة وتقيسها الجهة المستثمرة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41.</p> <p>(ج) قرض طويل الأجل – قرض طويل الأجل يشكل جزءاً من صافي الاستثمار في الجهة الزميلة وتقيسه الجهة المستثمرة بالتكلفة المستنفدة بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 بمعدل فائدة منصوص عليه بين الطرفين ومعدل فائدة فعلي قدره 5% سنوياً. تسدد الجهة الزميلة دفعات فائدة فقط للجهة المستثمرة كل سنة. القرض طويل الأجل هو أعلى الحصص الثلاث من حيث الأقدمية.</p>
<p>The LT Loan is not an originated credit-impaired loan. Throughout the years illustrated, there has not been any objective evidence that the net investment in the associate is impaired applying IPSAS 36, nor does the</p>	<p>القرض طويل الأجل ليس قرصاً مستحدثاً ذا مستوى أئتماني هابط. طوال السنوات المشمولة بالمثال التوضيحي، لم يكن هناك أي دليل موضوعي على أن صافي الاستثمار في الجهة الزميلة</p>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة"
إصدار 2024م

ILLUSTRATIVE EXAMPLE—LONG-TERM INTERESTS IN ASSOCIATES AND JOINT VENTURES					مثال توضيحي – الحصص طويلة الأجل في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة				
LT Loan become credit-impaired applying IPSAS 41.					قد هبطت قيمته بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 36، ولا يصبح القرض طويل الأجل ذا مستوى ائتماني هابط بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41.				
The associate does not have any outstanding cumulative preference shares classified as equity, as described in paragraph 40 of IPSAS 36. Throughout the years illustrated, the associate neither declares nor pays dividends on O Shares or P Shares.					ليس لدى الجهة الزميلة أية أسهم ممتازة مجمعة للأرباح قائمة مصنفة على أنها حقوق ملكية، حسبما هو موضح في الفقرة 40 من معيار المحاسبة للقطاع العام 36. طوال السنوات المشمولة بالمثال التوضيحي، لا تعلن الجهة الزميلة ولا تدفع توزيعات أرباح على الأسهم العادية أو الأسهم الممتازة.				
The investor has not incurred any legal or constructive obligations, nor made payments on behalf of the associate, as described in paragraph 42 of IPSAS 36. Accordingly, the investor does not recognize its share of the associate's deficits once the carrying amount of its net investment in the associate is reduced to zero.					لم تتحمل الجهة المستثمرة أية واجبات نظامية أو ضمنية، ولم تسدد دفعات بالنيابة عن الجهة الزميلة، حسبما هو موضح في الفقرة 42 من معيار المحاسبة للقطاع العام 36. وتبعاً لذلك، لا تثبت الجهة المستثمرة نصيبها في عجوزات الجهة الزميلة طالما تُخفص القيمة الدفترية لصافي استثمارها في الجهة الزميلة إلى صفر.				
The amount of the investor's initial investment in O Shares is CU200 ¹ , in P Shares is CU100 and in the LT Loan is CU100. On acquisition of the investment, the cost of the investment equals the investor's share of the net fair value of the associate's identifiable assets and liabilities. <small>1 In this Illustrative Example, currency amounts are denominated in currency units (CU).</small>					مبلغ الاستثمار الأولي للجهة المستثمرة في الأسهم العادية 200 ر س ¹ ، وفي الأسهم الممتازة 100 ر س، وفي القرض طويل الأجل 100 ر س. عند اقتناء الاستثمار، تساوي تكلفة الاستثمار نصيب الجهة المستثمرة في القيمة العادلة لأصول والتزامات الجهة المستثمرة القابلة للتحديد. <small>1 في هذا المثال التوضيحي، يُعبر عن المبالغ بالريال السعودي (ر س).</small>				
This table summarizes the carrying amount at the end of each year for P Shares and the LT Loan applying IPSAS 41 but before applying IPSAS 36, and the associate's surplus (deficit) for each year. The amounts for the LT Loan are shown net of the loss allowance.					يلخص الجدول أدناه القيمة الدفترية في نهاية كل سنة للأسهم العادية والقرض طويل الأجل بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ولكن قبل تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 36، وفائض (عجز) الجهة الزميلة لكل سنة. القيم المعروضة للقرض طويل الأجل صافية بعد طرح مخصص الخسارة.				
	At the end of	P Shares applying IPSAS 41 (fair value)	LT Loan applying IPSAS 41 (amortized cost)	Surplus (deficit) of the associate	فائض (عجز) الجهة الزميلة	القرض طويل الأجل بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (التكلفة المستنفدة)	الأسهم الممتازة بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (القيمة العادلة)	الأسهم العادية بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (القيمة العادلة)	في نهاية
	Year 1	CU110	CU90	CU50	50 ر س	90 ر س	110 ر س		السنة الأولى
	Year 2	CU90	CU70	CU(200)					
	Year 3	CU50	CU50	CU(500)					

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة"
إصدار 2024م

ILLUSTRATIVE EXAMPLE—LONG-TERM INTERESTS IN ASSOCIATES AND JOINT VENTURES				مثال توضيحي – الحصص طويلة الأجل في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة			
Year 4	CU40	CU50	CU(150)	السنة الثانية	90 ر س	70 ر س	(200) ر س
Year 5	CU60	CU60	-	السنة الثالثة	50 ر س	50 ر س	(500) ر س
Year 6	CU80	CU70	CU500	السنة الرابعة	40 ر س	50 ر س	(150) ر س
Year 7	CU110	CU90	CU500	السنة الخامسة	60 ر س	60 ر س	-
				السنة السادسة	80 ر س	70 ر س	500 ر س
				السنة السابعة	110 ر س	90 ر س	50 ر س
Analysis				التحليل			
<i>Year 1</i>				<i>السنة الأولى</i>			
<p>The investor recognizes the following in Year 1: Investments in the associate: Dr. O Shares CU200 Dr. P Shares CU100 Dr. LT Loan CU100 Cr. Cash CU400 <i>To recognize the initial investment in the associate</i> Dr. P Shares CU10 Cr. Surplus or deficit CU10 <i>To recognize the change in fair value (CU110 – CU100)</i> Dr. Surplus or deficit CU10 Cr. Loss allowance (LT Loan) CU10 <i>To recognize an increase in the loss allowance (CU90 – CU100)</i> Dr. O Shares CU20 Cr. Surplus or deficit CU20 <i>To recognize the investor's share of the associate's surplus (CU50 × 40%)</i> At the end of Year 1, the carrying amount of O Shares is CU220, P Shares is CU110 and the LT Loan (net of loss allowance) is CU90.</p>				<p>تثبت الجهة المستثمرة ما يأتي في السنة الأولى: الاستثمارات في الجهة الزميلة: 200 ر س من د/ الأسهم العادية 100 ر س من د/ الأسهم الممتازة 100 ر س من د/ القرض طويل الأجل 400 ر س إلى د/ النقد لدى البنك <i>لإثبات الاستثمار الأولي في الجهة الزميلة</i> 10 ر س من د/ الأسهم الممتازة 10 ر س إلى د/ الفائض أو العجز <i>لإثبات التغيير في القيمة العادلة (110 ر س – 100 ر س)</i> 10 ر س من د/ الفائض أو العجز 10 ر س إلى د/ مخصص الخسارة (المقابل لحساب القرض طويل الأجل) <i>لإثبات زيادة في مخصص الخسارة (90 ر س – 100 ر س)</i> 20 ر س من د/ الأسهم العادية 20 ر س إلى د/ الفائض أو العجز <i>لإثبات نصيب الجهة المستثمرة في فائض الجهة الزميلة (50 ر س × 40%)</i> في نهاية السنة الأولى، تكون القيمة الدفترية للأسهم العادية 220 ر س، وللأسهم الممتازة</p>			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة"
إصدار 2024م

ILLUSTRATIVE EXAMPLE—LONG-TERM INTERESTS IN ASSOCIATES AND JOINT VENTURES	مثال توضيحي – الحصص طويلة الأجل في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة
	110 ر س، وللقرض طويل الأجل (صافية بعد طرح مخصص الخسارة) 90 ر س.
<i>Year 2</i>	<i>السنة الثانية</i>
<p>The investor recognizes the following in Year 2:</p> <p>Dr. Surplus or deficit CU20 Cr. P Shares CU20</p> <p><i>To recognize the change in fair value (CU90 – CU110)</i></p> <p>Dr. Surplus or deficit CU20 Cr. Loss allowance (LT Loan) CU20</p> <p><i>To recognize an increase in the loss allowance (CU70 – CU90)</i></p> <p>Dr. Surplus or deficit CU80 Cr. O Shares CU80</p> <p><i>To recognize the investor's share of the associate's deficit (CU200 × 40%)</i></p> <p>At the end of Year 2, the carrying amount of O Shares is CU140, P Shares is CU90 and the LT Loan (net of loss allowance) is CU70.</p>	<p>تثبت الجهة المستثمرة ما يأتي في السنة الثانية:</p> <p>20 ر س من د/ الفائض أو العجز 20 ر س إلى د/ الأسهم الممتازة</p> <p><i>لإثبات التغيير في القيمة العادلة (90 ر س – 110 ر س)</i></p> <p>20 ر س من د/ الفائض أو العجز</p> <p>20 ر س إلى د/ مخصص الخسارة (المقابل لحساب القرض طويل الأجل)</p> <p><i>لإثبات زيادة في مخصص الخسارة (70 ر س – 90 ر س)</i></p> <p>80 ر س من د/ الفائض أو العجز</p> <p>80 ر س إلى د/ الأسهم العادية</p> <p><i>لإثبات نصيب الجهة المستثمرة في عجز الجهة الزميلة (200 ر س × 40%)</i></p> <p>في نهاية السنة الثانية، تكون القيمة الدفترية للأسهم العادية 140 ر س، وللأسهم الممتازة 90 ر س، وللقرض طويل الأجل (صافية بعد طرح مخصص الخسارة) 70 ر س.</p>
<i>Year 3</i>	<i>السنة الثالثة</i>
<p>Applying paragraph 20A of IPSAS 36, the investor applies IPSAS 41 to P Shares and the LT Loan before it applies paragraph 41 of IPSAS 36. Accordingly, the investor recognizes the following in Year 3:</p> <p>Dr. Surplus or deficit CU40 Cr. P Shares CU40</p> <p><i>To recognize the change in fair value (CU50 – CU90)</i></p> <p>Dr. Surplus or deficit CU20 Cr. Loss allowance (LT Loan) CU20</p> <p><i>To recognize an increase in the loss allowance (CU50 – CU70)</i></p> <p>Dr. Surplus or deficit CU200 Cr. O Shares CU140 Cr. P Shares CU50 Cr. LT Loan CU10</p>	<p>بتطبيق الفقرة 20أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 36، تطبق الجهة المستثمرة معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على الأسهم الممتازة والقرض طويل الأجل قبل أن تطبق الفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 36. وتبعاً لذلك، تثبت الجهة المستثمرة ما يأتي في السنة الثالثة:</p> <p>40 ر س من د/ الفائض أو العجز</p> <p>40 ر س إلى د/ الأسهم الممتازة</p> <p><i>لإثبات التغيير في القيمة العادلة (50 ر س – 90 ر س)</i></p> <p>20 ر س من د/ الفائض أو العجز</p> <p>20 ر س إلى د/ مخصص الخسارة (المقابل لحساب القرض طويل الأجل)</p> <p><i>لإثبات زيادة في مخصص الخسارة (50 ر س – 70 ر س)</i></p>

ILLUSTRATIVE EXAMPLE—LONG-TERM INTERESTS IN ASSOCIATES AND JOINT VENTURES	مثال توضيحي – الحصص طويلة الأجل في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة
<p><i>To recognize the investor's share of the associate's deficit in reverse order of seniority as specified in paragraph 41 of IPSAS 36 (CU500 × 40%)</i></p> <p>At the end of Year 3, the carrying amount of O Shares is zero, P Shares is zero and the LT Loan (net of loss allowance) is CU40.</p>	<p>200 ر س من د/ الفائض أو العجز 140 ر س إلى د/ الأسهم العادية 50 ر س إلى د/ الأسهم الممتازة 10 ر س إلى د/ القرض طويل الأجل</p> <p><i>لإثبات نصيب الجهة المستثمرة في عجز الجهة الزميلة وفق ترتيب معاكس للأقدمية حسبما هو محدد في الفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 36 (500 ر س × 40%)</i></p> <p>في نهاية السنة الثالثة، تكون القيمة الدفترية للأسهم العادية صفراً، وللأسهم الممتازة صفراً، وللقرض طويل الأجل (صافية بعد طرح مخصص الخسارة) 40 ر س.</p>
<p>Year 4</p>	<p>السنة الرابعة</p>
<p>Applying IPSAS 41 to its interests in the associate, the investor recognizes the following in Year 4:</p> <p>Dr. Surplus or deficit CU10 Cr. P Shares CU10</p> <p><i>To recognize the change in fair value (CU40 – CU50)</i></p> <p>Recognition of the change in fair value of CU10 in Year 4 results in the carrying amount of P Shares being negative CU10. Consequently, the investor recognizes the following to reverse a portion of the associate's deficits previously allocated to P Shares:</p> <p>Dr. P Shares CU10 Cr. Surplus or deficit CU10</p> <p><i>To reverse a portion of the associate's deficits previously allocated to P Shares</i></p> <p>Applying paragraph 41 of IPSAS 36, the investor limits the recognition of the associate's deficits to CU40 because the carrying amount of its net investment in the associate is then zero. Accordingly, the investor recognizes the following:</p> <p>Dr. Surplus or deficit CU40 Cr. LT Loan CU40</p> <p><i>To recognize the investor's share of the associate's deficit</i></p> <p>At the end of Year 4, the carrying amount of O Shares is zero, P Shares is zero and the LT Loan (net of loss allowance) is zero. There is also an unrecognized share of the associate's deficits of CU30 (the investor's share of the associate's cumulative deficits of CU340 – CU320 deficits recognized cumulatively + CU10 deficits reversed).</p>	<p>بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، تثبت الجهة المستثمرة ما يأتي في السنة الرابعة:</p> <p>10 ر س من د/ الفائض أو العجز 10 ر س إلى د/ الأسهم الممتازة</p> <p><i>لإثبات التغيير في القيمة العادلة (40 ر س – 50 ر س)</i></p> <p>ينتج عن إثبات التغيير في القيمة العادلة البالغ 10 ر س في السنة الرابعة أن تكون القيمة الدفترية للأسهم الممتازة سالب 10 ر س. وتبعاً لذلك، تثبت الجهة المستثمرة ما يأتي لعكس قيد الجزء من عجوزات الجهة الزميلة المخصص سابقاً للأسهم الممتازة:</p> <p>10 ر س من د/ الأسهم الممتازة 10 ر س إلى د/ الفائض أو العجز</p> <p><i>لعكس قيد جزء من عجوزات الجهة الزميلة خصص سابقاً للأسهم الممتازة</i></p> <p>بتطبيق الفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 36، تحد الجهة المستثمرة اثبات عجوزات الجهة الزميلة بمبلغ 40 ر س نظراً لأن القيمة الدفترية لصافي استثمارها في الجهة الزميلة تكون صفراً حينها. وتبعاً لذلك تثبت الجهة المستثمرة ما يأتي:</p> <p>40 ر س من د/ الفائض أو العجز 40 ر س إلى د/ القرض طويل الأجل</p> <p><i>لإثبات نصيب الجهة المستثمرة في عجز الجهة الزميلة</i></p>

ILLUSTRATIVE EXAMPLE—LONG-TERM INTERESTS IN ASSOCIATES AND JOINT VENTURES	مثال توضيحي – الحصص طويلة الأجل في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة
	<p>في نهاية السنة الرابعة، تكون القيمة الدفترية للأسهم العادية صفراً، وللأسهم الممتازة صفراً، وللقرض طويل الأجل (صافية بعد طرح مخصص الخسارة) صفراً. هناك أيضاً نصيب غير مثبت في صافي عجوزات الجهة الزميلة بمبلغ 30 ر س (نصيب الجهة المستثمرة في العجوزات التراكمية للجهة الزميلة بمبلغ 340 ر س - 320 ر س العجوزات المثبتة بشكل تراكمي + 10 ر س العجوزات المعكوس قيدها).</p>
Year 5	السنة الخامسة
<p>Applying IPSAS 41 to its interests in the associate, the investor recognizes the following in Year 5: Dr. P Shares CU20 Cr. Surplus or deficit CU20 <i>To recognize the change in fair value (CU60 – CU40)</i> Dr. Loss allowance (LT Loan) CU10 Cr. Surplus or deficit CU10 <i>To recognize a decrease in the loss allowance (CU60 – CU50)</i> After applying IPSAS 41 to P Shares and the LT Loan, these interests have a positive carrying amount. Consequently, the investor allocates the previously unrecognized share of the associate's deficits of CU30 to these interests. Dr. Surplus or deficit CU30 Cr. P Shares CU20 Cr. LT Loan CU10 <i>To recognize the previously unrecognized share of the associate's deficits</i> At the end of Year 5, the carrying amount of O Shares is zero, P Shares is zero and the LT Loan (net of loss allowance) is zero.</p>	<p>بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على حصصها في الجهة الزميلة، تثبت الجهة المستثمرة ما يأتي في السنة الخامسة: 20 ر س من د/ الأسهم الممتازة 20 ر س إلى د/ الفائض أو العجز <i>لإثبات التغيير في القيمة العادية (60 ر س - 40 ر س)</i> 10 ر س من د/ مخصص الخسارة (المقابل لحساب القرض طويل الأجل) 10 ر س إلى د/ الفائض أو العجز <i>لإثبات انخفاض في مخصص الخسارة (60 ر س - 50 ر س)</i> بعد تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على الأسهم الممتازة والقرض طويل الأجل، يكون لهاتين الحصتين قيمة دفترية موجبة. وتبعاً لذلك، تخصص الجهة المستثمرة النصيب غير المثبت سابقاً في عجوزات الجهة الزميلة البالغ 30 ر س لهاتين الحصتين. 30 ر س من د/ الفائض أو العجز 20 ر س إلى د/ الأسهم الممتازة 10 ر س إلى د/ القرض طويل الأجل <i>لإثبات النصيب غير المثبت سابقاً في عجوزات الجهة الزميلة</i> في نهاية السنة الخامسة، تكون القيمة الدفترية للأسهم العادية صفراً، وللأسهم الممتازة صفراً، وللقرض طويل الأجل (صافية بعد طرح مخصص الخسارة) صفراً.</p>
Year 6	السنة السادسة

ILLUSTRATIVE EXAMPLE—LONG-TERM INTERESTS IN ASSOCIATES AND JOINT VENTURES	مثال توضيحي – الحصص طويلة الأجل في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة
<p>Applying IPSAS 41 to its interests in the associate, the investor recognizes the following in Year 6:</p> <p>Dr. P Shares CU20 Cr. Surplus or deficit CU20 <i>To recognize the change in fair value (CU80 – CU60)</i></p> <p>Dr. Loss allowance (LT Loan) CU10 Cr. Surplus or deficit CU10 <i>To recognize a decrease in the loss allowance (CU70 – CU60)</i></p> <p>The investor allocates the associate's surplus to each interest in the order of seniority. The investor limits the amount of the associate's surplus it allocates to P Shares and the LT Loan to the amount of equity method deficits previously allocated to those interests, which in this example is CU60 for both interests.</p> <p>Dr. O Shares CU80 Dr. P Shares CU60 Dr. LT Loan CU60 Cr. Surplus or deficit CU200 <i>To recognize the investor's share of the associate's surplus (CU500 × 40%)</i></p> <p>At the end of Year 6, the carrying amount of O Shares is CU80, P Shares is CU80 and the LT Loan (net of loss allowance) is CU70.</p>	<p>تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على حصصها في الجهة الزميلة، تثبت الجهة المستثمرة ما يأتي في السنة السادسة:</p> <p>20 ر س من د/ الأسهم الممتازة 20 ر س إلى د/ الفائض أو العجز <i>لإثبات التغيير في القيمة العادلة (80 ر س – 60 ر س)</i></p> <p>10 ر س من د/ مخصص الخسارة (المقابل لحساب القرض طويل الأجل) 10 ر س إلى د/ الفائض أو العجز <i>لإثبات انخفاض في مخصص الخسارة (70 ر س – 60 ر س)</i></p> <p>تخصص الجهة المستثمرة فائض الجهة الزميلة لكل حصة وفق ترتيب الأقدمية. تحد الجهة المستثمرة مبلغ فائض الجهة الزميلة الذي تخصصه للأسهم الممتازة والقرض طويل الأجل بمبلغ العجوزات المخصص سابقاً لتلكما الحصتين بموجب طريقة حقوق الملكية، وهو في هذا المثال 60 ر س لكل حصة منهما.</p> <p>80 ر س من د/ الأسهم العادية 60 ر س من د/ الأسهم الممتازة 60 ر س من د/ القرض طويل الأجل 200 ر س إلى د/ الفائض أو العجز <i>لإثبات نصيب الجهة المستثمرة في فائض الجهة الزميلة (500 ر س × 40%)</i></p> <p>في نهاية السنة السادسة، تكون القيمة الدفترية للأسهم العادية 80 ر س، وللأسهم الممتازة 80 ر س، وللقرض طويل الأجل (صافية بعد طرح مخصص الخسارة) 70 ر س.</p>
Year 7	السنة السابعة
<p>The investor recognizes the following in Year 7:</p> <p>Dr. P Shares CU30 Cr. Surplus or deficit CU30 <i>To recognize the change in fair value (CU110 – CU80)</i></p> <p>Dr. Loss allowance (LT Loan) CU20 Cr. Surplus or deficit CU20 <i>To recognize a decrease in the loss allowance (CU90 – CU70)</i></p>	<p>تثبت الجهة المستثمرة ما يأتي في السنة السابعة:</p> <p>30 ر س من د/ الأسهم الممتازة 30 ر س إلى د/ الفائض أو العجز <i>لإثبات التغيير في القيمة العادلة (110 ر س – 80 ر س)</i></p> <p>20 ر س من د/ مخصص الخسارة (المقابل لحساب القرض طويل الأجل)</p>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة"
 إصدار 2024م

ILLUSTRATIVE EXAMPLE—LONG-TERM INTERESTS IN ASSOCIATES AND JOINT VENTURES					مثال توضيحي – الحصص طويلة الأجل في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة				
Dr. O Shares CU200 Cr. Surplus or deficit CU200 <i>To recognize the investor's share of the associate's surplus (CU500 × 40%)</i> At the end of Year 7, the carrying amount of O Shares is CU280, P Shares is CU110 and the LT Loan (net of loss allowance) is CU90.					20 ر س إلى د/ الفائض أو العجز لإثبات انخفاض في مخصص الخسارة (90 ر س – 70 ر س) 200 ر س من د/ الأسهم العادية 200 ر س إلى د/ الفائض أو العجز لإثبات نصيب الجهة المستثمرة في فائض الجهة الزميلة (500 ر س × 40%) في نهاية السنة السابعة، تكون القيمة الدفترية للأسهم العادية 280 ر س، وللأسهم الممتازة 110 ر س، وللقرض طويل الأجل (صافية بعد طرح مخصص الخسارة) 90 ر س.				
Years 1–7					السنوات الأولى حتى السابعة				
When recognizing interest revenue on the LT Loan in each year, the investor does not take account of any adjustments to the carrying amount of the LT Loan that arose from applying IPSAS 36 (paragraph 20A of IPSAS 36). Accordingly, the investor recognizes the following in each year: Dr. Cash CU5 Cr. Surplus or deficit CU5 <i>To recognize interest revenue on LT Loan based on the effective interest rate of 5%</i>					عندما تُثبت إيرادات الفائدة من القرض طويل الأجل في كل سنة، لا تأخذ الجهة المستثمرة في الحسابان أية تعديلات على القيمة الدفترية للقرض طويل الأجل نشأت من تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 36 (الفقرة 20أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 36). وتبعاً لذلك، تثبت الجهة المستثمرة ما يأتي في كل سنة: 5 ر س من د/ النقد لدى البنك 5 ر س إلى د/ الفائض أو العجز لإثبات إيرادات الفائدة من القرض طويل الأجل بناءً على معدل الفائدة الفعلي البالغ 5%				
Summary of amounts recognized in surplus or deficit					ملخص المبالغ المُثبتة ضمن الفائض أو العجز				
This table summarizes the amounts recognized in the investor's surplus or deficit.					يلخص الجدول أدناه المبالغ المُثبتة ضمن فائض أو عجز الجهة المستثمرة.				
Items recognized during	Impairment (losses), including reversals, applying IPSAS 41	Gains (losses) of P Shares applying IPSAS 41	Share of surplus (deficit) of the associate recognized applying the equity method	Interest revenue applying IPSAS 41	إيرادات الفائدة المُثبتة بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41	النصيب في فائض (عجز) الجهة الزميلة المُثبت بتطبيق طريقة حقوق الملكية	مكاسب (خسائر) الأسهم الممتازة المُثبتة بتطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41	(خسائر) الهبوط، بما في ذلك القيود العكسية لخسائر الهبوط، المُثبتة بتطبيق معيار المحاسبة	البنود المُثبتة خلال
Year 1	CU(10)	CU10	CU20	CU5					

ILLUSTRATIVE EXAMPLE—LONG-TERM INTERESTS IN ASSOCIATES AND JOINT VENTURES					مثال توضيحي - الحصص طويلة الأجل في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة				
Year 2	CU(20)	CU(20)	CU(80)	CU5				القطاع العام 41	
Year 3	CU(20)	CU(40)	CU(200)	CU5	5 ر س	20 ر س	10 ر س	(10) ر س	السنة الأولى
Year 4	-	CU(10)	CU(30)	CU5	5 ر س	(80) ر س	(20) ر س	(20) ر س	السنة الثانية
Year 5	CU10	CU20	CU(30)	CU5	5 ر س	(200) ر س	(40) ر س	(20) ر س	السنة الثالثة
Year 6	CU10	CU20	CU200	CU5	5 ر س	(30) ر س	(10) ر س	-	السنة الرابعة
Year 7	CU20	CU30	CU200	CU5	5 ر س	(30) ر س	20 ر س	10 ر س	السنة الخامسة
					5 ر س	200 ر س	20 ر س	10 ر س	السنة السادسة
					5 ر س	200 ر س	30 ر س	20 ر س	السنة السابعة